وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

رقم التسجيل: .....

نشاط الحركة الوطنية في سوريا

1927-1939م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: وطن عربي معاصر

إعداد الطالبين:

خميسي زكري

عمر بدة

تحت إشراف الأستاذ

الدكتور: مصطفى عبيد

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
1	د/حميدي أبو بكر الصديق	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
2	د/ عبيد مصطفى	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
3	د/بن حامد سعدية	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إلهي لا تطيب اللحظات إلا بشكرك وحمدك، فاللهم لك الحمد والشكر على توفيقك لإتمام هاته المسيرة.

كل الشكر والتقدير للدكتور "مصطفى عبيد" لإشرافه على بحثنا وبذله كل ما يستطيع من جهد من أجل، تسهيل كل صعب في هذا الطريق.

ونشكر كل من ساعدنا أو وجهنا من قريب أو بعيد، سائلين المولى عزو وجل أن يوفقنا في مسيرتنا.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعزّ وأغلى إنسانة في حياتي، إلى من منحتني القوّة والعزيمة لمواصلة الدّرب، وكانت سببا في مواصلة دراستي، إلى من علّمتني الصّبر والاجتهاد الغالية على قلبي أمّي.

إلى صاحب الكلمات التي سارت بي نحو النّجاح أبي العزيز.

إلى من هم برفقتي في هاته الدّنيا إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى رفيقة الدّرب وسندي في الحياة زوجتي.

إلى من هم سر سعادتي وراحتي وأماني قرة عينيأولادي: نوح، آدام، يحي.

إلى كل أفراد عائلتي جميعا دون استثناء.

إلى كلّ من نسيه القلم وحفظه القلب.

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

إهداء

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والنجاح الذي لم يبخل على بشيء إلى أعظم رجل فخري الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي إلى أبي حفظه الله ورعاه وأطال عمره.

لقرة عيني وحبيبة قلبي إلى من أوصاني الرحمن بها خيرًا وإحسانًا إلى من كان دعاؤها سببًا فينجاحي إلى العظيمة أمي ضلعي الثابت حفظك الله وأطال الله عمرك.

إلى من شددت بهم عضدي إلى أخواتي حفظكم الله ورعاكم وحقق كل مبتغاكم

إلى رفيقة دربي زوجتي وولدي محمد فراس

إلى روح خالتي العزيزة

إلى كل من مد يد العون من قريب أو بعيد.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مقدمة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مقدمة:

موضوع البحث:

كانت الإمبراطورية العثمانية تعيش مرحلة الضعف والانهيار مما جعل الدول الاستعمارية الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) تخطط وتحيك المؤامرات من أجل اقتسام أراضها وهذا ما عرف بالمسألة الشرقية.

وباندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918) شاركت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا والنمسا، وانهزامها أدى إلى استغلال فرسا وبريطانيا الفرصة من أجل وضع آليات لاقتسام ممتلكاتها، ومن بين هذه الآليات الجديدة للاستعمار الحديث ظهور آلية الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى.

وباندلاع الثورة العربية الكبرى 1916 بقيادة شريف حسين التي أدت إلى طرد العثمانيين من البلاد العربية ودخلوا مدينة دمشق 1918 وأعلن استقلال سوريا تحت حكم الملك فيصل.

ومع انعقاد مؤتمر (سان ريمو) الذي وضع سوريا خاصة تحت الانتداب الفرنسي فدخلت مرحلة جديدة في الكفاح قادته شخصيات وطنية سورية شكلت جمعيات وأحزاب سياسية رافضة للانتداب، كما قامت عدة ثورات شعبية قادها العديد من الزعماء الوطنيون في تلك الفترة. ومن هنا جاء موضوع بحثنا تحت عنوان: "نشاط الوطنية السورية 1927-1939م".

أهمية الموضوع:

يعد موضوع الدراسة ذو أهمية تاريخية في كفاح السوريين ضد الانتداب الفرنسي لأنه يمكننا من التعرف على نشاط الحركة الوطنية السورية ومعايشة الظروف التي ساعدتها على نيل الاستقلال.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع:

-اقتراح الأستاذ الدكتور عبيد مصطفى إنجاز هذا الموضوع.

-الرغبة في اكتشاف تاريخ سوريا المعاصر في كفاحها ضد لانتداب الفرنسي.

-التعرف على نشاط الحركة الوطنية السورية.

حدود الدراسة:

فيما يخص الإطار الزماني لهذا الموضوع فإنه يبدأ من 1927 تاريخ نهاية الثورة السورية الكبرى إلى غاية 1939 بداية اندلاع الحرب ع II.

إشكالية الدراسة:

بما أن موضوع دراستنا هو تتبع نشاط الحركة اليوم الوطنية السورية (1927-1939) في ظل الانتداب الفرنسي. ومن خلال هذه الإشكالية تظهر لنا جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

* كيف كانت ردود فعل الحركة الوطنية السورية من فرض الانتداب؟

* كيف كان النضال السياسي للكتلة الوطنية السورية في الفترة الممتدة 1927-1936؟

* ما هي التحديات التي واجهت الكتلة الوطنية السورية في نضالها خلال الفترة (1936-1939م)؟

خطة البحث:

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: جاء بعنوان: الانتداب الفرنسي وردود فعل السوريين منه، مقسما إلى ثلاث مباحث جاء المبحث الأول تحت عنوان: الانتداب الفرنسي على سوريا ومعركة ميسلون والمبحث الثاني في السياسة الفرنسية بسوريا وموقف الحركة الوطنية منها، وجاء عنوان المبحث الثالث الثورة السورية الكبرى ونتائجها.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

والفصل الثاني: جاء بعنوان النضال السياسي للكتلة الوطنية (1929-1936)، ومقسم إلى أربعة مباحث، جاء المبحث الأول تحت عنوان ظهور الكتلة الوطنية، أما المبحث الثاني تناول انتخابات الجمعية التأسيسية والدستور السوري، وجاء الثالث تحت عنوان الإضراب السوري، أما الرابع جاء فيه المعاهدة السورية الفرنسية 1936م.

أما الفصل الثالث: جاء بعنوان النضال السياسي للكتلة الوطنية بين (1936-1939)، وهو مقسم كذلك إلى أربعة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى حادثة اختطاف محافظ الجزيرة، والثاني بعنوان جذور مشكلة الإسكندرونة، والثالث عصبة الأمم ولواء الإسكندرونة، والرابع والأخير استقالة الرئيس هاشم الأتاسي وتشكيل حكومة المديرين.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي في دراسة الوقائع والأحداث التاريخية مع استعمال المنهج التاريخي التحليلي لنشاط الحركة واستنباط المراحل التي حققت فيها النصر أو التراجع.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:

المصادر:

-غالب العياشي: تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب.

-نجيب الأرمنازي: محاضرات عن تاريخ سوريا من الاحتلال حتى الجلاء.

-ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سوريا (1920-1939).

المراجع:

-محمد فاروق الخالدي: المؤامرة الكبري على بلاد الشام.

-زويجة وسيلة: تطور الحركة الوطنية السورية في ظل الانتداب الفرنسي (مذكرة دكتوراه).

-عبد الأمير محسن جبار الأسدي: قضية لواء الإسكندرونة 1936-1939.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الصعوبات:

لقد واجهتنا صعوبات في إنجاز هذا البحث من أهمها:

-عدم وجود مصادر ومراجع كافية تتناول هذا الموضوع.

-تشابه كبير للمعلومات في المراجع الموجودة.

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الفصل الأول:

الانتداب الفرنسي وردود فعل السوريين منه

المبحث الأول: الانتداب الفرنسي على سوريا ومعركة ميسلون

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية بسوريا وموقف الحركة الوطنية

المبحث الثالث: الثورة السورية الكبرى 1925-1927 ونتائجها

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المبحث الأول: الانتداب الفرنسي وردود الفعل السورية:

1-التعريف بالانتداب:

الانتداب: صيغة ابتكرها الحلفاء المنتصرون، لتكون قناعا يخفون وراءه، وليطبقوا ما ائتمروا عليه في اتفاقية (سايكس – بيكو) (انظر الملحق رقم 7ص74) من رغبة في التحكم بالشعوب ووضعها في مناطق النفوذ بالنسبة للأراضي المنفصلة عن الأراضي العثمانية[1]، عقد المجلس الأعلى للحلفاء مؤتمر في سان ريمو الإيطالية من 19 إلى 16 أفريل 1920م (انظر الملحق رقم 7ص74). فحضرته (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان) وغابت عن المؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية[2]، لمناقشة مصير المشرق العربي الذي لم يكن هناك من يمثله من الحضور أو يدافع عن حقوقه، دون اعتبار للوعود التي قطعت للعرب إبان الحرب نظير دعم الحلفاء ضد الدولة العثمانية[3].

وفي 24 جويلية 1922م صدر صك الانتداب (أنظر الملحق رقم 02 ص63) على سوريا ولبنان عن عصبة الأمم، وهو مؤلف من مقدمة وعشرون مادة: وتتعهد بموجبه الدولة المنتدبة بأن تضع خلال 3 سنوات نظاما للحكم في كل من سوريا ولبنان تراعي فيه المصالح المحلية وأن تبلغه خلال المدة المذكورة لجمعية الأمم[4].

2-ردود الفعل من الانتداب:

عقب انعقاد مؤتمر الصلح سان ريمو من طرف مجلس الحلفاء وما خرج به المؤتمرون من قرارات أبرزها صك الانتداب، كان الرفض والغضب يخيم على البلاد العربية

---

[1]- محمد فاروق الخالدي: المؤامرة الكبرى على بلاد الشام، دار الراوي، ط1، السعودية، الدمام، ط1، 1421هـ/2000م، ص 329.

[2]- على سلطان: تاريخ سورية 1918-1920: حكم فيصل بن الحسين، دار الملايين للدراسات والترجمة، دمشق، ط1، 1987، ص 319.

[3]- زويجة وسيلة: تطور الحركة الوطنية السورية في ظل الانتداب الفرنسي (1919-1947)، مذكرة دكتوراه، جامعة أحمد داية، أدرار، 2021-2022، ص 94-95.

[4]- محمد فاروق الخالدي: المرجع السابق، ص 329.

لكون القرارات مخالفة لآمالهم[1]، قامت المظاهرات والاحتجاجات المنددة وأجمع الرأي العام على المقاومة والدفاع عن البلاد واستقلالها

استقالت الوزارة الأولى وتألفت وزارة دفاعية عسكرية برئاسة هاشم الأتاسي*، ومن أعضائها عبد الرحمن الشهبندر** ويوسف العظمة*** وزير الدفاع وسارعت الوزارة الجديدة لاتخاذ التدابير الدفاعية اللازمة[2]، ورافضين بذلك مقررات تجزئة سورية الجغرافية إلى أربعة دويلات وحلب ودمشق، ودولة العلويين، ودولة الدروز ووضع لبنان كذلك في تحت الانتداب الفرنسي[3].

---

[1]– زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 97.

*__هاشم الأتاسي 1873–1960__: ولد بحمص تعلم في المدرسة الملكية بإسطنبول وهو من أصل تركماني تولى العديد من المناصب في الدولة العثمانية، انضم إلى حكومة فيصل في الشام وشكل بها أول وزارة، استقال بعد معركة ميسلون وقد اعتقلته السلطات الفرنسية 1926، وأطلق سراحه سنة 1927، وهي السنة التيتم أسر فيها الكتلة الوطنية، كما ترأس الوفد السوري في باريس 1936، وانتخب ثلاث مرات رئيسا للجمهورية (1936–1939)، الموسوعة الدمشقية، https://damapedia.com، تاريخ الاطلاع يوم 07 جوان 2024 على الساعة 14:35.

**__عبد الرحمان الشهبندر (1879–1940)__: درس بالجامعة الأمريكية ببيروت، نال البكالوريا في سنة 1901 وفي سنة 1906، تحصل على الشهادة الطبية انتقل إلى دمشق 1907 انخرط في حزب سوريا الفتاة، لما كشف النوايا الحقيقية للأتراك انسحب من الحزب وراح يناضل باسم القومية العربية ترأس حزب الشعب بسوريا، 1925 تاريخ اندلاع الثورة السورية لبى نداء سلطان باشا الأطرش، وبعد الثورة أصبح مطاردا هو وحزبه من قبل سلطة الانتداب الفرنسي. نزار جواد كريم الربيعي: دراسات تاريخ سوريا المعاصر، ص 60–66.

***__يوسف العظمة__: هو إبراهيم بن عبد الرحمن العظمة، شهيد معركة ميسلون ولد بمدينة دمشق تخرج من الكلية الحربية العليا للأستانة (1906)، رافق الأمير فيصل وعين معتمدا عربيا في بيروت وتولي بعدها رئاسة أركان الحرب العامة ثم وزارة الحربية (1909). ينظر: أدهم الجندي: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، ص168.

[2]– على سلطان: المرجع السابق، ص 323–324.

[3]– منير الريس: الكتاب الذهبي في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1969، ص 108.

3-إنذار غورو والاحتلال الفرنسي:

قام الجنرال غورو*بتوجيه إنذارًا إلى الأمير فيصل**وهذا سنة 1920 يأمره بقبول الانتداب الفرنسي بلا قيد ولا شرط، ولذلك قرر الأمير فيصل السفر إلى أوروبا من أجل طرح موضوع بلاده على المشاركين في مؤتمر الصلح، ومن بين الشروط التي جاءت في الإنذار ما يلي[1]:

-تسليم خط حديد رياق حلب.

-قبول الانتداب الفرنسي، والضرب بيد من حديد على يد رجال العصابات على حدود لبنان.

-إلغاء التجنيد الإجباري، وقبول تداول النقود السورية الجديدة[2].

-قبول الانتداب الفرنسي.

-قبول المستشارين الفرنسيين في دوائر الحكومة.

وقد حدد مدة هذا الإنذار بستة أيام وضرب موعد لانتهائه بعد منتصف ليلة 21 جويلية 1920، وإذا لم تقبل به الحكومة الفيصلية فإن الجيش الفرنسي سيزحف على دمشق[3].

---

*الجنرال غورو: قائد فرنسي اتصلت سيرته بأحداث سوريا ولبنان على إثر فرض الانتداب الفرنسي عليهما خلفا لجورج بيكو. -ويكبيديا wikipidia تاريخ الاطلاع يوم 05 جوان 2024 على الساعة 10:48

**الملك فيصل (1885-1933): ابن الشريف حسين ابن علي أمير مكة تلقى تعليمة الأول في الأستانة كان له دور إبان الحرب ع 1 من خلال اتصاله بالجمعيات العربية بالمشرق العربي وكان على رأس الجيش العربي الذي دخل دمشق على إثر انتخاب الجيش العثماني منها وأقام بمعاونة الحركة العربية فيها الحكم العربي الفيصلي، وبعد سقوط حكمه في دمشق ولاه الانجليز ملكا على العراق (1921-1933). عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج4، دط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دس، ص 680.

[1]- فطيمة بن سالم: الثورة السورية الكبري (1925-1927)، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 17.

[2]- محمد فاروق الخالدي: المرجع السابق، ص 291، أنظر أيضا: أدهم آل الجندي: تاريخ الثورات السورية في معهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد، سنة 1960، ص 159.

[3]- أبو عبد البغل: الانتداب الفرنسي الغاشم على سوريا، طبعة 2004، ص 34.

وما إن علم فيصل بشروط غورو حتى شعر بإحباط كبير، حاول الأمير فيصل الاتصال بغورو ولكن دون فائدة كما استعان بقناصل الدول الأجنبية إلا أنه فشل ولقد ترك خبر هذا الإنذار بين الناس قلقا شديدا وهيجانا[1].

ولكن الأمير فيصل قبل إنذار غورو وذلك لمعرفته باستحالة الانتصار على الجيش الفرنسي إلا أن أعضاء المؤتمر السوري العام رفض قرار الأمير، فقامت انتفاضة جماهيرية مستنكرة قرار الأمير وراحت تطلق عبارات ضده وتطالب بسقوط وزارة الأتاسي متهمة إياها بالخيانة[2]، ومع تسارع الأحداث أعلم الأمير بزحف القوات الفرنسية نحو دمشق في 21 جويلية 1920،وفيما بعد علم أن قبوله لإنذار غورو لم يصل في الوقت المحدد، فقام بمحاولة لإيقاف هذا الزحف فخرج مخاطبا الناس بقوله: «أردت أن أردعنكم زحف جيش الأعداد بإجابة مطالبهم فلم يرتدوا فإن كنتم في حاجة إلى بلدكم فأخرجوا للدفاع عنه»[3].

4-معركة ميسلون 1920:

مع أن غورو تلقى جوابًا من فيصل بقبول الإنذار (الذي أنكر وصوله في الوقت المحدد)، فقد تقدمت القوات الفرنسية من مجدل عنجر إلى ميسلون بحجة المرابطة حول ينبوع الماء الذي تحتاج إليه فغلب هذا الاستفزاز الجديد، الذي يظهر تصميم غورو على دخول الجيش الفرنسي إلى دمشق فاتحا منتصرا[4]، علم سكان دمشق وسوريا بقدوم الجيش الفرنسي لاحتلالها ولم يكن لهم قوات كافية تجابه القوات الفرنسية وتقاومها بسبب تسريح الجيش السوري، فزاد احتقان الشعب واضطرب الملك فيصل وحكومته، وسارع يوسف العظمة لتجهيز القوات للقتال، وتم إيقاف عمليات التسريح التي كانت جارية في الجيش وفتح

---

[1]- على سلطان: المرجع السابق، ص 356-357.

[2]- أبو خلدون ساطع الحصري: يوم ميلسون صفحة من تاريخ العرب الحديث، ملحق سوريا، دار الاتحاد، بيروت، 3 جويلية 1945، ص 126-127.

[3]- على سلطان: المرجع السابق، ص363-371.

[4]- حسن أمين البعيني: دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1920-1943، ط1، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1993، ص 153.

الملك الباب أمام الشعب للانضمام إلى المقاومة والدفاع عن البلاد[1]، وقد كان مجموع القوات المرابطة في الخط الدفاعي الأمامي قدر بثلاثة آلاف مقاتل معهم بطاريتان من المدافع أحداهما جبلية والأخرى صحراوية، وكان يقود فرقة آليات الدعم الأميرالي "تحسين الفقير"[2].

رغم إدراك القائد يوسف العظمة القوتين العسكريتين غير متكافئتين بينه وبين الجيش الفرنسي، ورغم التحديات التي قام بها الجنرال غوابيه إلا أن يوسف العظمة أبى إلا أن يخر للقتال رافضا أن تسقط المدينة دون قتال أو أن المدينة بتاريخها العريق لا تضم بينها رجلا قائدا بطلا. ولذا قال عنه قائد الحملة الفرنسية "غوابيه" «إن يوسف العظمة خصم لا يستهان به، عرف كيف يختار مكان دفاعه وحصنه أحسن تحصين، وكان يعتقد أن المعركة ستكون شديدة»[3]، رغم المقاومة الكبيرة للسوريين إلا أنه وخلال ساعات حصدت مدافع الفرنسيين وطائراتهم الجنود والمجاهدين السوريين وسقط يوسف العظمة شهيداً يوم 24 جويلية 1920، وفي اليوم التالي ملأ الحزن والألم والأسى قلوب الوطنيين والمخلصين بسبب دخول الفرنسيون دمشق[4]، ويذكر أنه كان للخائنين وضعيفي النفوس دور كبير في حسم المعركة[5].

وبهذا وفي ساعات قليلة اندثر الحلم السوري العربي في تكوين دولة مستقلة وقوية (عاشت أقل من سنتين)، وما زاد الجرح عمقا هو إصدار الجنرال غورو أمرا إلى الأمير فيصل يأمره بمغادرة البلاد[6]، كما قام الجنرال غورو بالذهاب إلى ضريح صلاح الدين الأيوبي وخطب أمامه قائلاً: «ها نحن يا صلاح الدين»، وكان ذلك ردا على قول صلاح الدين للصليبيين قائلاً: «إنكم خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه أبدا»[7]، كما ذكر قصة جده

---

[1]– أدهم الجندي: المصدر السابق، ص 159–160.

[2]– غالب العياشي: تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب 1988–1945، د.ط، مطبعة أشقر اخوان، بيروت، 1955، ص 121.

[3]– محمد فاروق الخالدي: المرجع السابق، ص 295–296.

[4]– زوجية وسيلة: المرجع السابق، ص 93.

[5]– محمد فاروق الخالدي: المرجع السابق، ص 296.

[6]– إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي، ص 130.

[7]– غالب العياشي: المرجع السابق، ص 135–136.

البعيد لجدته أنه وقع أسيرًا خلال الحروب الصليبية الثانية سنة 1147م،ونقل إلى دمشق وجعلوه عبدا وقال: «ليست العدالة العليا هي التي سمحت لحفيد أسير الحروب الصليبية أن يدخل إلى المدينة المقدسة ظافرا منصورا؟»[1].

وعند دخول الجنرال غوابيه إلى دمشق أبلغ الحكومة الإدارية الجديدة التي تشكلت مذكرة تضمنت ما يلي:

-دفع غرامة عشرة ملايين فرنك كغرامة مربية.

-نزع سلاح الجيش السوري وتحويله إلى شرطة، وتسليم كافة الأسلحة.

-إن حكم فيصل قد انتهى.

-تسليم كبار المدنيين لمحاكمتهم أمام مجلس عسكري.

-نزع سلاح الأهالي بتقديم عشرة آلاف بندقية حربية للفرنسيين فقبلت الوزارة بتلك المطالب وتعهدت بتنفيذها[2].

5-سياسة الانتداب الفرنسي في سوريا:

بعد انتهاء عهد الحكومة العربية الفيصلية في سوريا بعد معركة ميسلون 24 جويلية 1920. وجد السوريون أنفسهم تحت رحمة محتل فرض نفسه عنوة، وهي المرحلة التي عرفت العديد من الأحداث لاسيما السياسية منها والعسكرية[3]، فقد قام المحتل بإنشاء محكمة عسكرية لمحاكمة رجال الحركة الوطنية وأصدرت على العديد منهم أحكاما بالإعدام والاعتقال، وسرحت الجيش السوري وصادرت سلاحه[4].

كما قامت بممارسة مبدأ سياستها المشهورة فرق تسد فاقتطعت جزء من الأراضي السورية وأضافتها بعلبك للبنان ومنها مدينة بعلبك أوت 1920، والبقاع، حاصبيا، وراشيا،

---

[1]- أبو خلدون ساطع الحصري: المصدر السابق، ص 367-368.

[2]- نفسه: ص 77. أنظر: غالب العياشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا.

[3]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 102.

[4]- جاسم محمد حسن العدول وآخرون: تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، د.ط، د.س، ص149.

وعمدت كذلك إلى تقسيم سوريا فأقامت ثلاث دول منفصلة بعدما كانت مملكة عربية متحدة وشكلت لها أربعة حكومات، دولة لبنان الكبير ودولة اللاذقية وحكومة الإسكندرونة تخضع كلها لحاكم فرنسي. تم وضعهم في مواجهه بعضهم البعض[1].

وما إن استقرت الأوضاع نسبيا حتى بدأت سلطة الانتداب تنفذ مخططها الاستعماري في شتى المجالات، فقامت بدمج التنظيم الإداري بالقوة وفق نظام فرنسي يرأسه مندوب سامي ويعاونه سكرتير ومجموعة من الموظفين قدر عددهم بـ 350 مسؤولا أغلبهم عسكريون، وما يزيد عن ألف (1000) ضابط يقودون فرق جيش الشرق، فضلا عن ثلاثة آلاف (3000) موظف فرنسي يعملون في مجالات التربية والتعليم[2].

لقد كانت السلطة المطلقة في يد المستشار الفرنسي أما الحكام المحليين والوزراء كان تعيينهم ووجودهم شكلي. وفوق الجميع يوجد المفوض أو المندوب السامي الفرنسي الذي يتمتع بصلاحيات كبيرة ومعظم هؤلاء الموظفين لم يكونوا من أصحاب الكفاءة أو النزاهة، ذلك أن الموظفين الفرنسيين الذين كانت لا ترضى عنهم حكومة الجزائر أو مراكش يرسلون إلى الشام[3]، ولقد أدت سياسة التفرقة والقتل والتشريد للأهالي بنتائج عكسية على الفرنسيين، فاندلعت عدة ثورات ضده[4].

أما من الناحية الاقتصادية فقد عملت تقوية الاقتصاد الفرنسي والأوربي من خلال الترويج للمصنوعات الأوروبية والفرنسية خاصة وفرضها في الأسواق، مما أدى إلى انتشار البطالة والتدهور الاقتصادي بسب كساد المنتجات العربية وإغلاق المصانع وتسريح العمال، ومن الناحية المالية فقد ربطت أوراق النقد السوري الجديد بالفرنك الفرنسي الذي كان يتدهور

---

[1]– بخوش لمياء، فاطمي نجية: نشاط الحركة الوطنية في سوريا، شهادة ماستر جامعة المسيلة، 2022–2023، ص 24.

[2]– حسام النايف: الإدارة الفرنسية في سوريا خلال مرحلة الانتداب 1940–1946، الجهاز العسكري والأمني نموذجا، مجلة دراسات تاريخية، مج 36، ع 187–138، ص 376.

[3]– محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر (الهلال الخصيب)، 1990، ص 117–118.

[4]– أكرم محمد عدوان: مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي 1920–1946م، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 18، ع2، 2010، ص 1036.

بشكل متزايد مما أدى إلى إذابة جزء كبير من ثورة سوريا القومية[1]، فأكره الناس على التعامل بالأوراق النقدية الجديدة، وتحمل أضرارها البالغة... فقد أخذ البنك يحتكر الذهب، وراحت السلطة تفرض غراماتها بالذهب، مما سهل جمع العملة الذهبية المتداولة في سوريا وإخراجها من البلاد[2].

كما أن سلطات الانتداب لم تغفل عن الجانب الثقافي والاجتماعي للشعب السوري فعمدت إلى ضرب وإضعاف القومية العربية، وفرضت اللغة والثقافة الفرنسية في الإدارات والمحاكم معلنة بذلك الحرب على لغة القرآن، بحجة أن العربية فقيرة وغير قادرة على مسايرة النهضة العلمية وإصدارها قرارات حكومية لتعطيل نظم الدراسة، وعمدت إلى فتح مدارس أجنبية جديدة لها عبر كامل التراب السوري في محاولة منها لربط الثقافة العربية بالفكر الفرنسي أكثر[3]، أما في الجانب الديني استغلت الخلافات المذهبية الطائفية بين السكان لزرع الفتنة والتفرقة الدينية والعنصرية، كما حكمت بالتشريع غير الديني. وأخضعت الأوقاف الإسلامية لسلطتها المباشرة واستغلت هذا كله لضرب الوحدة الوطنية[4].

---

[1]– محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص 118.

[2]– ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سوريا 1920–1939، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1975، ص 44، 45.

[3]– زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص108.

[4]– إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج 1، قارة آسيا، د.ط، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص 131.

المبحث الثاني: موقف الحركة الوطنية من السياسة الفرنسية:

لقد أصيب الشعب السوري بإحباط شديد نتيجة تعسف فرنسا وتلون بريطانيا التي كانت تدعم فرنسا وسياستها، فقامت الثورات منذ الأيام الأولى للاحتلال[1]، وتنوعت مظاهره وأخذت إشكالا مختلفة منها الاحتجاج السلمي والمواقف السياسية في المحافل الدولية والمقالات في الصحف خارج البلاد وداخلها والعرائض الشعبية وبرقيات الاحتجاج والوفود والاجتماعات السرية والعلنية، إلى جانب التظاهرات الشعبية والجمعيات المسلحة والاغتيالات والثورات[2].

وفي النضال السياسي تذكر تشكيل اللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية بمبادرة من اللجنة التنفيذية لحرب الاتحاد السوري التي اتخذت من القاهرة مقرا لها، حيث وجهت دعوة إلى جميع التنظيمات الحزبية السورية في أوروبا وأمريكا إلى عقد مؤتمر في جنيف في عام 1921، لغرض توحيد الجهود من أجل استقلال سوريا ولبنان وفلسطين[3].

وتذكر وزارة الخارجية الفرنسية أنه كان يوجد الحزب الحديدي السوري وحزب الشبيبة وحزب الأحرار وحزب سوريا الفتاة، وكانت تصدر منشوراتها وتلصقها في أماكن مختلفة من أنحاء دمشق وتصل إلى كافة المدن[4].

وفي 09 فيفري 1925 تأسس حزب الشعب على يد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وهو أول حزب سياسي وافقت عليه سلطات الانتداب الفرنسي في سورية[5]، وكانت أبرز أهدافه توحيد الصفوف للمطالبة بتوحيد واستقلال سورية وانتخاب مجلس تأسيسي انتخابا حرا

---

[1]– محمد فاروق الخالدي: المرجع السابق، ص 343.

[2]– ذوقان قرقوط: المصدر السابق، ص 48.

[3]– رحيم حسن محمد الشامي: تطور الحركة الوطنية في سوريا 1919–1927، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، السنة 11، 2017، ص 882.

[4]– ذوقان قرقوط: المصدر السابق، ص 49.

[5]– نهلة نعيم العالي: عبد الرحمن الشهبندر ودورة السياسي في سورية 1849–1940، مجلة كلية التربية، جامعة ذي قار، ص 8.

لسن دستور البلاد[1]، وقد أصبح أقوى الأحزاب السياسية في سوريا لما امتاز به من فروعه الممتدة في كل الأقاليم السورية وحتى الإقليم المصري واتصاله باللجنة التنفيذية[2]، وقد أعلن عن برنامجه السياسي متضمنا:

1-استقلال سورية والاعتراف بسيادتها الوطنية، وحقوقها في الحصول على حكومة ديمقراطية.

2-توحيد سورية لتضم كل الأقطار المشمولة بحدودها الطبيعية.

3-الحصول على الحرية الشخصية وحرية الاجتماعات وحرية الصحافة.

4-توحيد برامج التربية وتطبيق التعليم الإلزامي.

5-تربية الشعب تربية ديمقراطية.

6-تشجيع المصنوعات الوطنية وإصلاح الحالة الاقتصادية[3].

وعند نشوب الثورة قرر الحزب أن تتحد الكلمة باسمها وأن لا يبقى مكان للحزبيات، ولكن سلطات الانتداب أصدرت أمرا بحل الحزب وتحريم أي نشاط عليه ونفت البعض من نشطائه وأفلت البعض منهم، وهذا بسبب شعور فرنسا بما يحاك ضدها أو إشعارها به من طرف جواسيسها، وبانتهاء الحرب انتهى الحزب[4].

وإلى جانب الكفاح السياسي كان هناك أيضا الكفاح المسلح وقد اندلعت الكثير من الثورات الشعبية ضد الانتداب الفرنسي وسياسته الجائرة وقد مست معظم مناطق الوطن السوري:

---

[1]- محمد حرب فرزات: الحياة الحزبية في سوريا بين 1908-1955، منشورات دار الرواد، ط1، حزيران 1955، ص101.

[2]- رحيم حسن محمد الشامي: المرجع السابق، ص 883.

[3]- ذوقان قرقوط: المصدر السابق، ص 50. انظر: رحيم حسن الشامي: المرجع السابق، ص 883.

[4]- ذوقان قرطوط: المصدر نفسه، ص 50-51.

1-ثورة الشيخ صالح العلى: قامت حركة الثورة في الساحل الغربي، وكانت تشمل المنطقة الشمالية بقيادة يطل المروعة الشيخ صالح العلي* وأعوانه المجاهدون[1] في جبل العلويين (1919-1921) وكبدت الفرنسيين خسائر فادحة، ولم تستطع فرنسا تصفية الثورة إلا بعد أن حشدت قوات كبيرة ضدها[2]، وقد استمرت قرابة الثلاثة سنوات ونصف حقق خلالها انتصارات وألحق خسائر بالفرنسيين حتى تلاشت ذخيرته وشددت فرنسا في قتاله حين خصصت له ثلاثة حمالات كبرى تمكنت خلالها من القضاء على ثورته واحتلال قاعدتها "قرية الشيخ بدر" في جويلية 1921، وفي 6 جوان 1922 أذاعت سلطات الاحتلال بيانا رسميا بأن الشيخ صالح العلى قد استسلم بعدما كان مختبئ قرابة السنة[3].

2-ثورة إبراهيم هنانو**: جرت هذه الثورة في شمال سوريا إذ كان هنانو عضوا في الجمعية العربية الفتاة وعضوا في المؤتمر السوري في دمشق لعام 1919م، لكنه لم يكن راضيا عن المؤتمر فقد رأى أن الطريقة الوحيدة للدفاع عن الوطن بحشد القوى الشعبية ضد المحتلين وهو ما جعله يغادر المؤتمر ويجند الشباب في رابطة "الدفاع الوطني"، كانت ثورته خريف 1919م في الريف المحيط بحلب، استمرت عشرة أشهر قبل أن يحتل الفرنسيون المدينة في جويلية 1940م بسبب تفوق فرنسا في العدة والعدد[4].

---

*صالح العلي (1885-1950): ولد بقرية المريقب محافظة طرطوس في سوريا، كان والده زعيما، خلف والده وشارك في ثورة الشريف حسين ضد الدولة العثمانية، وقاوم الاحتلال الفرنسي وكان مطلوباً من قبل الجيش الفرنسي، وصدر في حقه حكما بإعدامه وبقي مختبئا عاما كاملا، إلى أن أصدر الفرنسيون قرار بالعفو عنه ليستلم، يعتزل شؤون الحياة العامة وتوفي في13 أفريل 1950. خير الدين الزركلي: الأعلام، ج3، ط15، دار العرب للملايين، لبنان، 2002م، ص 193.

1- غالب العياشي: المرجع السابق، ص 182.

2- إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: المرجع السابق، ص 132.

3- أدهم آل الجندي: المصدر السابق، ص 55-57/ أنظر أيضا: زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 118.

**إبراهيم هنانو (1869-1935): سياسي ومجاهد عربي سوري ولد في كفر حارم غربي حلب تعلم بالمدرسة الملكية بالأستانة، وبعد دخول الجيش العربي لحلب أنتخب في المؤتمر السوري بدمشق وكان عضوا في جمعية الفتاة السورية، قاوم الفرنسيين وألف حكومة وطنية واتسع نطاق ثورته، ولما كان قاصدًا الأمير عبد الله في الأردن لتوحيد الخطوط اعتقلته بريطانيا وسلمته إلى فرنسا، ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج1، المرجع السابق، ص 20.

4- محمد فاروق الخالدي: المرجع السابق، ص 343.

كان يتلقى المساعدة المالية والسلاح آنذاك، من الوطنيين الأتراك ومن أمير الأردن (عبد الله بن الحسين)، ألقي القبض عليه في الأردن وسلم لفرنسا أدخلته السجن لمدة ستة أشهر ثم برأته المحكمة من التهم الموجهة إليه[1].

3-ثورة حوران: جاءت ثورة حوران في أوت 1920، والتي قامت بقتل بعض الجنود الفرنسيين وبعض الوزراء السوريين، الذين قدموا لاقتناعهم بقبول الانتداب الفرنسي[2]، رئيس الوزراء (علاء الدين الدروبي) ورئيس المجلس الثورة (عبد الرحمان اليوسف) وعددًا من المسئولين في محطة القطار خربة الغزالة قرب درعا.

واستمرت الثورة بعد هذه الحادثة وشملت معظم مدن وقرى حوران احتجاجا على احتلال سوريا وطرد الملك فيصل استخدمت الطائرات ضد القرى الآمنة. وأخطر أعوان حوان إلى قبول شروط الإنذار من قائد الحملة (الجنرال غوابه ورئيس الوزراء جميل الألشى) ومنها: إعادة المنهوبات ودفع دية الوزراء مع غرامة مائة ألف ليرة عثمانية ذهبا[3].

4-دمشق: تأخرت المقاومة الشعبية بسبب غياب الزعماء الوطنين في المنفى ولدى عودتهم كونوا أول جمعية وطنية بعد الاحتلال: هي جمعية القبضة الحديدية التي نشطت سرا بسبب الأحكام العربية، ومحركها هو عبد الرحمن الشهبندر، وانتشر الأمر بباقي مناطق سوريا: حمص، حماه وحلب[4]. حيث أنشأ سعد الله الجابري جمعية اليد الحمراء مشابهة للقبضة الحديدية وكانت فرنسا تتهم بريطانيا بمساعدة هذه الجمعية[5].

5-ثورة الإسكندرونة: لقد شن صبحي بركات ثورة عنيفة في الاسكندرونة بعد أن انضم إليهم عدد كبير من السكان العرب، وقد اصطدموا خلال شهر ماي1919م بالقوات الفرنسية

---

[1]- محمد فارون الخالدي: المرجع السابقة، ص 344. ينظر أيضا: محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص130، 131.

[2]- إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: المرجع السابق، ص 132.

[3]- محمد فاروق الخالدي: المرجع نفسه، ص 344، 345. أنظر أيضا: غالب العياشي: المرجع السابق، ص196، 197.

[4]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 120.

[5]- فيليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية: 1920-1925، تر: موسوعة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1994، ص 158.

التي كانت تعسكر في لواء الاسكندرونة منذ نهاية الحرب، وغنموا فيها معدات وذخائر كثيرة، وأصبحت تشكل هذه الثورة حجر الزاوية لثورة الشيخ صالح العلى وإبراهيم هنانو[1] اسمرت الثورة عشرة أشهر وخمسة عشر يوما، ورغم استعمال فرنسا للوساطة معه، ولكن قلة العتاد والذخيرة وتألب الجيوش الفرنسية جعله يستسلم ويحصل على وثيقة تقمر بعدم التعرض له[2].

[1]– رحيم حسن محمد الشامي: المرجع السابق، ص 883.

[2]– غالب العياشي: المصدر السابق، ص 183.

المبحث الثالث: الثورة السورية الكبرى 1925-1927:

هناك أسباب كثيرة أدت إلى اندلاع الثورة نذكر منها باختصار ما يلي:

-الحركات السياسية في الدول المجاورة وما حققته من مكاسب.

-وصول صدى المقاومة التي قادها عبد الكريم الخطابي ضد الحكم الفرنسي والإسباني في المغرب الأقصى (1921-1926) إلى السوريين فرأوا في انتصارها فرصة لا تعوض لمقاومة المستعمر الفرنسي.

-زيارة اللورد "بلفور" مؤسس الوطن الصهيوني القومي إلى فلسطين ثم إلى سوريا منتصف مارس 1925م واحدة من شرارات الثورة إذ شهدت دمشق تظاهرات سفكت فيها الدماء وجاءت صفحات جرائدها منددة بهذه الزيارة[1].

-ازدياد السخط الشعبي على سياسة الانتداب الطائفية وتجزئة سوريا إلى عدة كيانات.

-فتح باب الهجرة الأجنبية إلى سوريا وإعطاء المهاجرين الامتيازات والمناصب المهمة.

-فرض اللغة الفرنسية.

-خنق الحريات ومنع تأسيس الأحزاب[2].

-تدهور الاقتصاد السوري وربطه بالاقتصاد الفرنسي.

-ظهور الشركات الاحتكارية الفرنسية في سوريا ولبنان.

-أساليب السلطات الاستعمارية والضرائب المالية وأثارها على الجانب الزراعي.

-بالإضافة إلى هذا كله الرفض الشعبي المطلق للانتداب الفرنسي الصليبي بالمنطقة[3].

1-اندلاع الثورة وتطوها:

بما أن الفرنسيين لا يؤمن لهم جانب لأنهم ناقضوا عهود فكانت اتفاقية الفرنسيين مع دولة جبل الدروز التي أنشؤوها وتركوا الأمير سليم الأطرش يتولى حكمها في

---

[1]- عبد الرحمن الشهبندر: ثورة سورية الكبرى أسرارها وعواملها ونتائجها. د.ط، دار الجزيرة، عمان. د.س. ص 50.

[2]- رحيم حسن الشامي: المرجع السابق، ص 883-884.

[3]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 124. ينظر: رحيم حسن محمد الشامي: المرجع السابق، ص 885.

مارس1921.فإنه بعد وفاة سليم الأطرش عينوا عليهم حاكما فرنسيا نكل بهم، هذا ما جعل زعماء الجبل يحتجون، فقرر الجنرال سراي أن يسمع مطالبهم ولكنه ألقى القبض عليهم واحتجزهم كرهائن ماعدى سلطان باشا الأطرش الذي رفض دعوة المفوض العام، وأخذ يستشير قومه ويحرضهم على الثورة[1]، فكانت الشرارة الأولى للثورة هي معركة المزرعة التي مُني فيها الجنرال ميش وهزيمة نكراء، أرغم من خلالها على الدخول في مفاوضات انتهت بإطلاق سراح الرهائن، واستولوا على مغانم كثيرة وأسلحة ومعدات وذخائر[2].

بعدما انتشر خبر الانتصار في جبل الدروز بدأ الزعماء الوطنيون أعضاء حرب الشعب في دمشق وغيرها الاتصال بزعماء الدروز وعقد الاجتماعات سرية من أجل استقلال البلاد والحفاظ على وحدتها، وهي الفكرة التي كان الدروز يتمنون تحقيقها[3].

وفي اجتماع دمشق تقرر ما يلي:

-تجميد الخلافات الحزبية وتوحيد الصفوف باسم الثورة الوطنية السورية العامة.

-جلاء الفرنسيين من جميع الأراضي السورية.

-تشكيل وفد للاتصال بثوار الجبل لتكون المخابرات باسم سوريا عموما-تكليف آخرين للقيام بترتيبات الثورة داخل دمشق[4].

ولما علمت السلطات الفرنسية بما يحاك ضدها بادرت باعتقال مجموعة من الفاعلين في حرب الشعب نذكر منهم فوزي الغزي وفارس الخوري وإحسان شريف وغيرهم، كما عمدت إلى نفت بعضهم إلى أماكن متفرقة، أما البقية الناجون فتوجهوا إلى الجبل منهم

[1]- محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص 139.

[2]- نجيب الأرمنازي: محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب العربي، مصر، د.ت، ص 37.

[3]- محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص 139.

[4]- ذوقان قرقوط: المصدر السابق، ص 67.

جميل مردم* وعبد الرحمن الشهبندر وحسن الحكيم واتفقوا على تسليم مشعل قيادة الثورة العامة للسلطان باشا الأطرش[1].

تلقى الجنرال موريس جاملان تعزيزات عسكرية للقضاء على الثورة قبل اتساع نطاقها، والهدف منها احتلال السويداء ومحاصرة الثورة قبل اتساع نطاقها الجغرافي، ولكن الثورة كانت وقد انتشرت من أقصى الجنوب حتى حلب، أما أهل حماه فأشعلوا هم كذلك ثورة مسلحة بقيادة فوزي القاوقجي ضد الفرنسيين للتخفيف عن إخوانهم أبناء الجبل[2].

أسفرت هذه المعارك على توحيد الصفوف السورية وإرباك الجيوش الفرنسية التي أصبحت مدافعة بدل الهجوم، وتركت الجيش الفرنسي في حيرة بين مواصلة الهجوم أو الانسحاب.

2-معركة دمشق:

بتاريخ 18 أكتوبر 1925 وضع الثوار خطة عسكرية لمهاجمة دمشق أساسها شن الهجوم من ثلاثة جهات دفعة واحدة، وكان لهم ما أرادوا حيث دخلوا المدينة وكبدو العدو خسائر كبيرة[3].

ولكن الرد الفرنسي كان قاسيا، فبقدوم الجنرال سراي أقدمت قواته على ضرب المدينة بالقنابل والطائرات انتقاما مما فعله مجاهدوها، فعاث في المدينة فسادا، ولولا تدخل سفراء

---

*__جميل مردم بك (1888-1960)__: سياسي سوري ولد بدمشق وتلقى تعليمه بباريس وسويسرا، بدأ نشاطه السياسي بالاشتراك في تأسيس العربية الفتاة، عمل على انعقاد المؤتمر العربي الأول سنة 1913م، وعين مستشارا خاصا للملك الفيصل، وانتخب في الجمعية التأسيسية سنة 1918م وأعيد انتخابه في المجلس سنة 1832م، وكان ضمن الوفد المفاوض السوري على مشروع المعاهدة السورية – الفرنسية سنة 1936م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، المرجع السابق، ج2، ص 96.

[1]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 130-131.

[2]- رحيم محمد حسن محمد الشامي: المرجع السابق، ص 887.

[3]- رحيم حسن محمد الشامي: المرجع نفسه، ص 888.

الدول من أجل وقف العدوان لأصبحت هباء منثورا[1]، فوافق القائد مقابل دفع100000 ليرة ذهبية وثلاثة آلاف بندقية. فوافق أهل المدينة ودفعوا الغرامة في الوقت المطلوب[2].

أثارت أعمال فرنسا بسوريا استياء عالما وتنديدا عربيا ودوليا فاستدعت فرنسا المفوض السامي العسكري "سراي" وعينت مكانه مفوضا ساميا مدنيا هو الجنرال "هنري دي جوفنيل" في ديسمبر 1925، فجرت مفاوضات بينة وبين رجال الحركة الوطنية السورية[3] في داخل البلاد وخارجها وحتى مع ممثلي الدول الأجنبية لفهم الأوضاع في سوريا. ولكن جوفنيل لم يلب أي مطلب من مطالب السوريين، رغم أن المفاوضات دامت قرابة التسعة أشهر، ولكن سياسة المماطلة الفرنسية وربح الوقت فعلت فعلتها، وأكثر من ذلك راحت في 26 ماي 1926 تعلن عن إقرار دستور جمهورية لبنان الذي ينص على أن أراضي لبنان وحدة واحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عنها بأي شكل كان، وهذا يعني رفض الوحدة السورية المنشودة[4].

قرر المقاومون في دمشق بعد فشل العمل العسكري تشكيل الميثاق الوطني وهذا باتفاق الوطنيين الذين خرجوا بهذا القرار في اجتماعهم المنعقد يوم 24 جوان 1926 معلنين بذلك دستور الحركة الوطنية السورية وقد تضمن ما يلي[5]:

-اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال سوريا التام وبحقها في التمثيل الخارجي.

-إنشاء الحكومة الوطنية المستندة إلى دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً مباشرا بالاقتراع العام.

---

[1]- هاشم عثمان: تاريخ سوريا الحديث، رياض الريس للكاتب والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص 74.

[2]- فيليب خوري: المرجع السابق، ص 217.

[3]- إسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر: المرجع السابق، ص 134.

[4]- رحيم حسن محمد الشامي: المرجع السابق، ص 888. أنظر محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص 141-142.

[5]- أكرم محمد عدوان: المرجع السابق، ص 1039.

-تحقيق الوحدة السورية وإدخال الإصلاحات اللازمة في القضاء ونظام النقد.

-إعلان العفو العام عن السياسيين وإلغاء الغرامات الحربية وتعويض منكوبي الثورة.

- تحويل الانتداب إلى معاهدة بين فرنسا وسوريا وإدخال سوريا في عصبة الأمم.

كان ذلك الميثاق هو الأساس الذي اجتمعت عليه كلمة الزعماء الوطنيين السوريين لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، إلا أن سياسة فرنسا الخبيثة جعلت المفاوضات تفشل من جديد[1]، ظلت الثورة مشتعلة لكن أمام ضغط الحملات الفرنسية القوية وعدم التكافؤ في العدة والعتاد أدى إلى فشل الثورة[2].

3-أسباب فشل الثورة:

تنوعت الأسباب التي أدت إلى فشل الثورة نذكر منها:

- الفوضى والاستغلال والقبلية والطائفية والفردية والجهل... كانت أهم الأسباب التي جعلت هذه الثورة تفشل حربيا وسياسيا.

-شهدت الثورة ضروبا من الاستغلال والارتشاء عجلت في إخمادها، فقد تلاطم بعض أصحاب الزعامات على المال والخيام وتراشقوا بالتهم.

-عدم توحيد العمل العسكري في كامل التراب السوري.

-استخدام الأساليب الإرهابية والعنف والوحشية في العمليات العسكرية[3].

-عدم مشاركة بعض الطوائف بالثورة رغم اتساع نطاقها وتعاون فرنسا مع بعض القبائل البدو.

-أمر الخيانة والتراجع في الثورة والانضمام إلى المستعمر الفرنسي وتطوعوا في الجيش الفرنسي وأجهزته الأمنية.

---

[1]- أكرم محمد عدوان: المرجع نفسه، ص 1039.

[2]- رحيم محمد الشامي: المرجع السابق، ص 889.

[3]- سلامة عبيد: الثورة السورية الكبرى: 1925-1927 على ضوء وثائق لم تنشر بعد، دون دار الطبع، د.ت، ص 162-170.

-التعزيزات الأمنية الفرنسية وزيادة عدد الجنود بسوريا وكذلك الدعم البريطاني في إطار التنسيق بين الدولتين والتضييق على الثوار وتسليم بعضهم[1].

-ضعف الدعاية القومية للداخل والخارج.

-عدم التزام الثوار وتقيدهم بالنظام العسكري.

-نقص مرافق الرعاية الصحية والمؤونة والعتاد[2].

4-نتائج الثورة السورية الكبرى:

نجحت الثورة السورية الكبرى إلى حد بعيد في إجبار فرنسا على التصريح باستعدادها لتغيير سياستها اتجاه سوريا والمشرق العربي ككل، عودة الحالة المعنوية العالية للشعب السوري وتجدد إيمانه بالتحرير والاستقلال.

بعد الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالثورة والثوار تكبدت خسائر هائلة تمثلت في 1416 قتيل. بعد يومين فقط من قصف دمشق حسب ما أوردته بلدية دمشق من بينهم 336 امرأة وطفل. كما قامت فرنسا بحشد قوات ضخمة بلغ عددها أكثر من 150 ألف جندي[3].

بعد انصهار حزب الشعب مع الاستقلال من أجل الثورة ملبين نداء سلطان باشا الأطرش مشكلين حزب الكتلة الوطنية، عاد الخلاف بينهم بسبب الإعانات والتبرعات التي كانت تأتي من الخارج مما سيؤثر لاحقا على المفاوضات السورية الفرنسية.

تم استماع صوت سوريا عاليا بين كواليس عصبة الأمم في جينيف وذلك عن طريق الصحافة العالمية.

كما أعلن كذلك على أن فرنسا تنوي عقد تحالف مع سوريا يحل محل الانتداب يشبه إلى حد كبير اتفاقية العراق وبريطانيا.

---

[1]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 135، 136.

[2]- بخوش لمياء، فاطمي نجمة: المرجع السابق، ص 57.

[3]- بخوش لمياء، فاطمي نجمة: المرجع نفسه، ص 57، 58. ينظر: زويجة وسيلة، المرجع نفسه، ص136، 137.

لفتت الثورة نظر الحركات الاستقلالية المماثلة في البلاد العربية والإسلامية وكسبت مساندتها وكذا مساندة المهاجرين السوريين[1].

وعلى الرغم من أن هذا التغيير السياسي لا يضيف الكثير لسوريا، إلا أنه كان يمثل علاقة الحاكم بالمحكوم والدولة المنتدبة بأهاليها المنتدبين وقد مهدت الثورة لدخول مرحلة جديدة من مراحل النظام الدستوري والتي ابتدأت من أوت 1927 لتسفر عن معاهدة 1936، لنتج فيما بعد بنيل الاستقلال في عام 1947.[2]

[1]– محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص 142–143.

[2]– زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 136–137.

الفصل الثاني: النضال السياسي للكتلة الوطنية (1927-1936)

المبحث الأول: ظهور الكتلة الوطنية

المبحث الثاني: انتخابات الجمعية التأسيسية والدستور

المبحث الثالث: الإضراب السوري

المبحث الرابع: المعاهدة السورية الفرنسية 1936

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المبحث الأول: ظهور الكتلة الوطنية:

لقد حاولت فرنسا في مساعيها لاحتواء الثورة الوطنية ببعض الإجراءات والتغيرات على حكما الانتدابي، ولهذا الغرض عينت مندوب سامي جديد هو "هنري بونسو"* والذي اشتهر بذكائه وحنكته السياسية والدبلوماسية في التسيير وقد عمل على سياسة إضعاف الحركة الوطنية داخل البلاد[1].

وفي 26 جويلية 1929 أصدر تصريح ينص فيه على أي تفاهم بين فرنسا والوطنيين السوريين هذه السياسة هدفها إضعاف الحركة داخليا وخارجيا[2].

وتعتبر الكتلة الوطنية تجمع حزبي وسارت في خط سلمي غير ثوري، وانبعثت هذه السياسة من هزيمة الثورة السورية الكبرى ومن تفوق فرنسا العسكري[3].

في سنة 1927 كان هؤلاء الوطنين قد ازدادوا تجربة من مفاوضات مع "دي بوفنيل"، واكتسبوا خبرة وقربتهم التطورات ببعضهم البعض فعقدوا مؤتمرا في بيروت 19 أكتوبر 1927م[4]، والذي عرض فيه نقاط الخطة الأساسية والتي تواصل الكتلة على تحقيقها فكان هذا المؤتمر من جهة إيذانا بقرب ميلاد الكتلة الوطنية ومن جهة ثانية إعلانا بمسك المؤتمر على الأقل بوحدة العمل السياسي بين سوريا ولبنان لمجابهة الانتداب وضم المؤتمر مندوبين عن بيروت وسوريا إلى جانب ممثلين عن دمشق حمض، وحلب، وأصدروا بياناً مطولاً أرسل إلى الصحف السورية واللبنانية وكان رئيس المؤتمر "هاشم الأتاسي" إلى جانب سبعة من الوطنيين نواة الكتلة الوطنية[5]. "إحسان الشريف" من دمشق و"إبراهيم هنانو" و"عبد الرحمن

---

* **هنريبونسو HenriPonsot (1877-1963):** هو دبلوماسي فرنسي، أصبح المفوض السامي لفرنسا (1926) في سوريا ولبنانحتى مارس 1936م، ليصبح سفير فرنسا في تركيا من 1936 إلى 1938. ينظر إلى: www.wikipedia.org تاريخ الزيارة والاطلاع: 25 ماي 2024، على الساعة (12:50)

[1]- جاسم مسعد العدول وآخرون: المرجع السابق، ص 156.

[2]- حسام النايف: الإدارة العسكرية، ص 337.

[3]- محمد فاروق الخالدي: المؤامرة الكبيرة على بلاد الشام، ص 359.

[4]- نشوان الأتاسي، تطور المجتمع السوري (1831-2011)، ص 107.

[5]- رحيم حسن محمد الشامي: الكتلة الوطنية، ص ص 322-323.

الكيالي" من حلب و"نجيب البرازي" و"عبد القادر الكيالي" من حماة و"مظهر رسلان" وكانت لهم جملة من المطالب أهمها وحده البلاد وباستقلالها كما تبنت الكتلة الوطنية إستراتيجية "التعاون المشرف مع الفرنسيين" واتبعوا عدة أساليب للضغط أسلوب الإضراب المنسق وتأكيدهم على المجال الدبلوماسي، هو إقناع الفرنسيين بأن الوطنين وحدهم لهم الحق في تشكيل حكومة وطنية في سوريا[1].

كما يعود ظهور الكتلة الوطنية السورية إلى جانب العوامل السابقة الذكر إلى عوامل أخرى منها المواجهات للسياسية القائمة بين فرنسا وسوريا فيما يخص الانتخابات للجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد، كما أن هناك عامل آخر وهو الخلافات الحاصلة بين القادة السياسيين السوريين حول مستقبل البلاد السياسي وتشكل الحكم حكم ملكي أو نظام جمهوري[2].

وبعد صدور بيان مؤتمر بيروت أخذت السياسة الفرنسية بإتباع نمط جديد، فعين المندوب السامي في 07 جانفي 1928 الشيخ "تاج الدين الحسني"* المغربي الأصل بتشكيل حكومة مؤقتة جديدة على أمل أن تكون الحكومة أكثر تعاونا من حكومة "أحمد تامي"** مع سلطة الانتداب[3].

---

[1]- محمد فاروق الخالدي: المرجع السابق، ص 360.

[2]- أكرم محمد عدوان: مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي (1920-1946)، مجلة الجامعة الإسلامية، مج18، ع2، 2010، ص 1040.

* **تاج الدين الحسني (1890-1943):** سياسي سوري مراكشي الأصل ولد بدمشق وتوفي فيها وفي سنة 1918م شغل مدرسا للعلوم الدينية في المدرسة السلطانية بدمشق وبعدها عضو في المجلس العمومي لولاية سوريا، وفي العهد الفيصلي صار عضوا في مجلس الشورى، كما تولى رئاسة الوزراء مرتين الأولى (1927-1931) والثانية (1934-1936)، كما تم تعينه من طرف فرنسا رئيسا للجمهورية 1941م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج1، ص 668.

** **أحمد تامي (للدامان):** سياسي سوري من أصل عثماني، ذو ثقافة فرنسية عالية عين من قبل فرنسا رئيسًا للدولة خلال مرحلة الانتداب (1926-1927) دعم الانتداب في تحقيق الثورة والتحضير لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع النظام الأساسي للبلاد، أنتخب عن دمشق إلى الجمعية التأسيسية سنة 1928 ومن عام (1931 إلى 1933م). ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ص 106.

[3]- يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، أنهار للنشر، ص 206.

أعلنت الحكومة الجديدة في 15 فيفري 1928 عن إجراءات انتخابات عامة لتشكيل جمعية تأسيسية سورية تكون مهمتها وضع القانون الأساسي للبلاد هو القانون الذي علق عليه المندوب السامي الفرنسي والذي كان يهدف إلى كسب الوقت وإدخال السوريين في مناهج سياسة جديدة هدفها الانشقاق والانقسام داخل الحركة الوطنية السورية[1].

وانضم إلى الكتلة الوطنية معظم الوطنين الذين اشتركوا في طلب الوحدة والاستقلال وفي مقاومة الانتداب بمختلف الطرق ولقد عرف الأولون "بالوطنين" أو "الكتلويين" والآخرون "بالشعبيين" أو "الشهبندريين" وكانت تدعوا إلى التعاون فيما بينها وهو شعار هذه المرحلة والذي لم يقبله المفوض السامي[2].

وقد ضمت الكتلة الوطنية عدة اتجاهات وتيارات وطنية ممثلة فيبعض الأحزاب: حزب الاستقلال، حزب الشعب، الحزب الوطني السورية، ومن بين هذه الأحزاب أيضًا: حزب الإصلاح والذي أسسه "حقي العظيم"، كذلك حزب الاتحاد الوطني يضم عدد من الموظفين والضباط المتقاعدين كان على رأسه "سعيد محاسن" وكانت كلها أي هذه الأحزاب متماسكة حول الكتلة الوطنية، وقد كانت تنبه الشعب السوري إلى خطر استفحال الخلافات الحربية والسياسة[3].

اتضحت البنية التنظيمية للكتلة الوطنية في مؤتمر حمص 1932، إذ أنشئ المكتب الدائم من سبعة أعضاء منتخبين هم: هاشم الأتاسي رئيسا وإبراهيم هنانو زعيما وسعد الله الجابري نائبا للرئيس وفارس الخوري عميدا وجميل مردم وشكري القوتلي وعبد الرحمان الكيالي.

كل هؤلاء الرجال يديرون شؤون اليومية للكتلة الوطنية وكانوا مسؤولين عن تنفيذ القرارات وإصدار البيانات واستقبال الشكاوى، وتسوية الخلافات بفعالية وعقد مجلس الكتلة في مواقيت منتظمة، ووضع للكتلة نظام وأهداف وطنية تسعى إلى تحقيقها.

---

[1]- أكرم محمد عدوان: المرجع السابق، ص 1041.

[2]- يوسف الحكيم: المرجع السابق، ص 208.

[3]- ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 105.

1-تحرير البلاد السورية من كل سلطة أجنبية والاستقلال التام لها.

2-التعاون مع الأقطار العربية لتأمين الاتحاد فيما بينهم.

3-توفير طاقات الأمة المادية والمعنوية في النضال الوطني.

4-الكتلة الوطنية هي الممثل الوحيد للشعب السوري.

وحد القادة السورين في تشكيل هيئة وطنية جامعة لأغلبية التوجهات ضرورة ظروف تلك الفترة لتجاوز الخلافات السياسة لقيادة مرحلة النضال السياسي في وجه الانتداب العربي[1].

[1]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 144.

المبحث الثاني: انتخاب الجمعية التأسيسية:

ضمت الجمعية التأسيسية التي انعقدت في دمشق يوم 09جوان 1928 أغلبية من وجهاء المدن الصغيرة والأرياف وبعض من الأحزاب مثل حزب الإصلاح الثوري الذي أسس في سنة 1929 من بعض كبار الأتراك سابقا ودام قرابة السنتين من غير أن يحرز نفوذًا كبيرا[1]، أما الحزب الدستوري الذي أنشأ في شمال سوريا 1930 "صبحي بركات" وانخراطهم في المحاباة العائلية الفرنسية جعله غير فعال في الساحة السورية الوطنية وضم الحزب السوري الحر الذي أسسه "شاكر نعمة" في مطلع الانتداب[2]، وكانت هذه الحركة الوطنية التي حظيت بزعماء بارزين تتجه إلى خلق كتلة مرنة ذات وجود شامل تفتح أحزاب على غرار حزب الاستقلال، وحزب الشعب، وجماعة "العهد والفتاة" ومجموعة من المحامين[3].

جرت الانتخابات يوم 24 أفريل 1928 وانتخبت رئيس الجمعية "هاشم بك الأتاسي"، وبعض الأعضاء البارزين وأوكلت إليهم مهمة إعداد الدستور[4].

وكان من أهم الأعضاء: إبراهيم هنانو، وفوزي الغزي وأعدت اللجنة مشروع الدستور، منها ميثاق الشركة الوطنية[5] والذي تألف من 115 مادة كان من أهمها:

-إنشاء الجمهورية البرلمانية التي تنتخب لها الجمعية التأسيسية أول رؤسائها، وهيئة تشريعه من مجلس واحد لنواب الأمة.

-سوريا دولة مستقلة لا يجوز بضياع أي جزء من أراضيها.

-سوريا وحدة سياسة لا تتجزأ[6].

-سوريا جمهورية نيابية.

---

[1]- يوسف الحكيم: المرجع السابق، ص 213.

[2]- فيليب خوري: المرجع السابق، ص 376.

[3]- ستيفن هاملي لونغريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ص 234.

[4]- المصدر نفسه، صص232، 233.

[5]- جاسم محمد حسن العدول وآخرون: المرجع السابق، ص156.

[6]- يوسف الحكيم: المرجع السابق، ص 214. محمود شاكر: المرجع السابق، ص 137.

-دين رئيسها الإسلام.

-عاصمتها مدينة دمشق.

عقب صدور الدستور عارضت الحكومة الفرنسية بعض البنود[1]، التي تضمنها وخاصة المتعلقة بالاستقلال التام وخوفًا من افتقاده للكثير من الصلاحيات الاستعمارية لذلك أصدرت سلطة الاحتلاليوم08 أوت 1928 بلاغا يطالب بحذف بعض بنود أو المواد التي لا تلائم والتي تنص على الاستقلال والحرية وخاصة المواد الست هي: 73،02، 74، 75، 100، 111.[2]

وعندئذ أصدر المندوب السامي أمرًا توقف الجمعية التأسيسية لمدة ثلاث أشهر ابتداءً من 11 أوت 1948 ثم قرر تأجيل الجمعية التأسيسية إلى أجل غير مسمى.

وفي 22 ماي 1930 أعلن "بونسو" دستورا جديدا للبلاد وأضاف إلى مواده مادة جديدة 116 والتي من خلالها ألغى مفعول كل المواد السنة التي أراد حذفها من الدستور[3]، وهو ما يؤكد تمسك فرنسا بكامل صلاحياتها السياسية والعسكرية في سوريا.

في نوفمبر 1931 انتهت حكومة الشيخ "تاج الدين الحسني" وأقام المفوض السامي "بونسو" حكومة انتقالية برئاسة مندوب فرنسا في سوريا "سالومياك"[4].

وقد أجريت الانتخابات في أفريل 1938 للبرلمان الذي كان يتألف من مجلس واحد وجاءت النتائج بفوز ممن عرفوا بالوطنيين المقربين من فرنسا -بتدخل منها- الرافضون لفكرة الاستقلال وبعد نهاية الانتخابات استمرت الاتصالات بين العناصر الوطنية التي لم تفز إلا بـ 25% من الأعضاء، وبعد محاولات طويلة تم الاتفاق على انتخاب "محمد على

---

[1]- رحيم حسن محمد الشامي: المرجع السابق، ص 328.

[2]- يوسف الحكيم: المرجع السابق، ص ص215-216.

[3]- أكرم محمد عدوان: المرجع السابق، ص 1043.

[4]- رحيم حسن محمد السامي: المرجع السابق، ص 328-329.

العابد" رئيسا للجمهورية 1932ويعتبر حلاً وسطا بين الأطراف الموالية لفرنسا والأطراف المؤيدة للوطنيين ويتقلد "حق بك العظم" رئاسة مجلس الوزراء[1].

دخلت تلك المرحلة فرنسا مع سويا في مفاوضات طويلة بدأت في دمشق، أجراها المندوب السامي "بونسو" إلا أنها باءت بالفشل بسبب تمسك الوطنيين بفكرة الاستقلال والوحدة السورية فنقلت المفاوضات إلى فرنسا مع وفد سوري يتكون من: هاشم الأتاسي، فارس الخوري، وسعد الله الجابري، وجميل مردم وعضوين آخرين من وزارة الأيوبي الانتقالية فهم: آدمرن حمص، ومصطفى الشهابي، وفي 09 سبتمبر 1936 وقعت المعاهدة السورية الفرنسية[2].

[1]- محمود شاكر: المرجع السابق، ص 138.

[2]- ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 129.

المبحث الثالث: الإضراب السوري 1936:

واصلت الكتلة الوطنية نشاطها ضد سلطة الانتداب الفرنسية فاغتنموا المناسبة في الحفلة التي نظمتها الكتلة الوطنية لتأبين "إبراهيم هنانو" في21 ديسمبر 1935 وخرج الناس من الحفل بعد سماع الخطب وإغلاق "فارس الخوري" للميثاق الوطني[1]،وهم كتلة حياة وعزم وثبات في طلب حقهم المهضوم وعلى هذا الأثر نشرت الكتلة الوطنية بياناً، ميثاق الأمة القائم على أمانيها وحقها المشروع بالوحدة والاستقلال، كما أذيعت البرقية التي أرسلت بنهاية الحفل إلى عصبة الأمم، وما مرت الأيام حتى أغلقت السلطة الفرنسية مكاتب الكتلة الوطنية في دمشق وحلب[2]، وألقت القبض على فخري الباردي وسيف الدين المأمون وزكي الخطيب، فأجاب الشعب على ذلك بالإضراب الصامت ومواصلة الاحتجاج، وكان إضراب عاماً شاملاً فقوطعت فيه شركة التنوير الفرنسية مقاطعة تامة، وأغلقت المدارس والمعاهد، ودام الإضراب ستين يوماً (60) لم تكن تخلو من بعض الاصطدامات التي تؤدي إلى سقوط قتلى وجرحى[3].

ولم يبق هناك من قوة تستطيع حفظ النظام سوى الجيش فنزل الجيش الفرنسي إلى المدن الكبرى يأخذ صيانة الأمن على عاتقه حيث صرح القائد العام الجنرال "هو تزنجر" بأن السلطة الفرنسية "لا تقصد إلى النزاع لكنها لا تخافه"[4].

فقد أظهرت البلاد تضامنها بالإصرار على مطالبها في إعادة الدستور كما وضعة المجلس التأسيسي دون قيد وإلغاء الانتداب بعقد معاهدة والاعتراف بالاستقلال التام.

فاضطرت السلطة الفرنسية إلى عزل الشيخ تاج الدين الحسني وإعلان استعدادها إطلاق سراح المعتقلين وإصدار عفو عام مقابل إنهاء الإضراب والدخول في مفاوضات لعقد

---

[1]- ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 148.

[2]- نشوان الأتاسي: المرجع السابق، ص 131.

[3]- محمد فاروق الخالدي: المرجع السابق، ص 363.

[4]- ذوقان قرقوط: المصدر السابق، ص 149.

معاهدة على أساس الاعتراف بالاستقلال وبناءً على ذلك تقرر إنهاء الإضراب وتقرر إرسال وفد سوري إلى باريس[1].

1-المعاهدة السورية - الفرنسية 1936:

نجح الإضراب الذي تبنته الحركة الوطنية في الضغط على الإدارة الفرنسية وقبولها عقد معاهدة مع الجانب السوري.

بدأت المفاوضات بين الكتلة الوطنية برئاسة "هاشم الأتاسي" المفوضية العليا في بيروت بين 28 فيفري و2 مارس وأذاعت الحكومة بياناً آخر حددت فيه أسس المفاوضات[2].

وفي سنة 1936 أعلن المفوض الفرنسي استعداده للتفاهم والعمل معهم على أساس سفر وفر منهم إلى باريس، حيث يتفق مع وزارة على دستور يضمن لسوريا استقلالها ووحدتها بموجب معاهدة تعقد بين البلدين في هذا الشأن[3].

بعد ارتياح الكتلة الوطنية لعرض المفوض السامي التفاهم مع الوزارة الفرنسية بعثت وفدًا إلى باريس مؤلفاً من رئيسها هاشم الأتاسي، وأعضائها البارزين فارس الخوري، جميل مردم بك، وسعد الله الجابري واختارت الحكومة السورية بدورها الوزيرين الشهابي والحمصي عضوين في الوفد، كما اختارت أيضًا لأمانة سر الوفد الأستاذ بن نعيم أنطاكي، وأدمون رباط فغادروا سوريا نحو فرنسا في آذار 1936م[4].

حين وصل الوفد إلى باريس دخل فورًا في المفاوضات التي انتهت بتوقيع معاهدة في9 سبتمبر/ أيلول 1936 نصت على عدة بنود:

1) قيام سلم وتحالف بين الدولتين.

2) تشاور الدولتين في السياسة الخارجية في كل ما يمس مصالحها.

---

[1]-نشوان الأتاسي: المرجع السابق، ص 140.

[2]- زوجية وسيلة: المرجع السابق، ص 151.

[3]- يوسف الحكيم: المرجع السابق، ص 248.

[4]- المرجع نفسه، ص 249.

3) تقف الدولتان تجاه الدول الأجنبية وفق ما يتلاءم مع تحالفهما[1].

4) التعاون السياسي والعسكري بين البلدين في حالة نشوب حرب.

5) مدة المعاهدة 25 سنة قابلة للتعديل بناء على طلب إحدى الدولتان بعد مرور 20 سنة على سريان مفعولها[2].(انظر الملحق رقم 4 ص69)

أما فيما يخص مسألة الملحق العسكري تعهدت بتقديم قاعدتين عسكريتين جويتين لفرنسا وبقاء الجنود لمدة خمس 5 سنوات.

بعد عودة الوفد من باريس أجرت حكومة "عطا الأيوبي" الانتخابات النيابية فأسفرت عن فوز الكتلة الوطنية بالأكثرية الساحقة، وانتخب "فارس الخوري" رئيسا للمجلس، و"هاشم الأتاسي" رئيسا للجمهورية واختير "جميل مردم" لتأليف أول وزارة وطنية[3].

وفي جلسة البرلمان الخامسة، 26 سبتمبر-كانون الأول 1936، أي بعد توقيع المعاهدة.

رغم كل ذلك لم يكتب لهذه المعاهدة أن تر النور وتطبق على أرض الواقع، فبسقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، قام مجلس الشيوخ الفرنسي برفض تلك المعاهدة وبرزت هناك عدة أسباب دولية وعدم تخلي فرنسا عن سوريا ولبنان[4]، وظلت المعاهدة ريشة في مهب الريح وازدادت الاضطرابات فاستبدل المندوب السامي الفرنسي "مارتيل" بالجزال "بيو" الذي أعلن عن عدول فرنسا عن معاهدتها والعودة إلى حكم البلاد السابق، عهد الانتداب وبذلك تكون فرنسا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية قد وضعت أو أعادت نظامًا للحكم المباشر في سوريا، وتنصلت تماماً من المعاهدة، وبدأت باستخدام سياسة مفادها إدخال سوريا في مرحلة عراك وتجاذب سياسي بين أطرافه السياسة[5].

---

[1]- رحيم حسن محمد الشامي: المرجع السابق، ص 331.

[2]- ستيفن هاملي لونغريغ: المرجع السابق، ص 280.

[3]- ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص 153.

[4]- ستيفن هاملي لونغريغ: المصدر السابق، ص 281.

[5]- أحمد أكرم محمد عدوان: المرجع السابق، ص 1044.

الفصل الثالث:

النضال السياسي (1936-1939)

المبحث الأول: حادثة اختطاف محافظ الجزيرة 1937

المبحث الثاني: جذور مشكلة الإسكندرونة

المبحث الثالث: عصبة الأمم ولواء الإسكندرونة

المبحث الرابع: استقالة الرئيس هاشم الأتاسي وتشكيل حكومة المديرين

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المبحث الأول: حادثة اختطاف محافظ الجزيرة 1938:

كان الاختلاف الاجتماعي والثقافي المعقد للجزيرة دورًا هاما في عدم استقرارها خلال فترة الانتداب، خاصة مع صعوبة ضبط الحدود مع تركيا، وتدفق عدد كبير من اللاجئين ومن العوامل التي كذلك زادت في الاختلال وقلة التوازن تدفق أقليات مسيحية مختلفة كانت تتعاطى التجارة[1] وتتجمع في المدن والأهم هي في المحافظة "القامشلي"، التي أنشأها الانتداب وكان عدد سكان القامشلي حوالي 15,000 نسمة وعاصمتها دير الزور.

كما كان لتخلف الجزيرة الاجتماعي والثقافي والسياسي الدور الأساسي في نمو الانفصالية حيث كان الولاء الرئيسي لسكانها للعائلة أو العشيرة أو القبيلة، ولذلك كانت فكرة دولة سورية موحدة وأمة سورية واحدة فكرة غريبة عن معظم أهل الجزيرة[2].

بدأ الاحتكاك أثناء الإضراب في سوريا 1976 بحيث حاول الوطنين إغلاق الأسواق في الحسكة هذه الأخيرة كان سكانها ثلثهم من المسحيين وقد كان مسيحيو الحسكة يثيرون الاضطرابات مطالبين بحكم ذاتي وردًا على تنامي نشاط الوطنين أقامت قوى انفصالية بقيادة رئيس بلدية القامشلي المسيحي واثنين بارزين من زعماء القبائل الكردية حركة مستقلة للمطالبة بالحكم الذاتي والإداري والمالي، ومع استمرار الانتداب رد الوطنيون بعنف على نشوء الحركة الانفصالية واتهموهم بالعداء للوطن، ولى الوطنين قيادتهم إلى دهام الهادي عقب استقالة تاج الدين[3].

وفي تلك الفترة كان محافظ الجريرة يقوم بعدة قرارات أهمها:

- فرض الإدارة المركزية على الجزيرة.
- تحرير السكان من الأسلحة.
- كما خص فلاحي حلب، حمص، حماه على الهجرة إلى الجزيرة لتعزيز الأغلبية العربية.

---

[1]- فيليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسي (سياسة القومية العربية)، تر: مؤسسة الأبحاث العلمية، ط1، بيروت، 1998، ص579.

[2]- نشوان الأتاسي: تطور المجمع السوري (1830-2011)، أطلس للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص 179.

[3]- فليب خوري: المرجع السابق، ص 578.

قام بطرد الموظفين الموالين للجزيرة وملأ الإدارة بعناصر وطنية لحكومة "مردم"[1].

في صباح يوم الثلاثاء 21 من كانون الأول/ ديسمبر 1938م باختطاف متمردو القامشلي وعلى رأسهم "إلياس مرشو"، وشقيقيه "أكوب مرشو" و"جورج قربو" و"جوزيف الصابع" محافظ الجزيرة "توفيق شامية" وسائقه ونقلوه إلى وجهة مجهولة في الجزيرة وبعد أربع أيام اهتدى القومندان (بونو) إلى مكان باحتجازه فداهمهم وحرره[2]، وفي نفس السنة عقد في القامشلي اجتماعا في قرية ستمتك التابعة لناحية عاموداً حضره ما يقارب المائة شخص في طليعتهم "مشيل دوم" ورئيس بلدة القامشلي وعبد الكريم منلا صادق واتخذوا قرارات:

-تأييد مطالبهم السابقة وإبقاء دوائر الاستخبار والجيش الفرنسي في الجزيرة.

-الاحتجاج على مؤتمر الكتلة الوطنية السورية الذي انعقد سنة (1928).

-منع "سعيد إسحق" نائب الجزيرة وعبد الباقي من دخول الجزيرة.

-إخلاء سبيل إلياس مرشو ورفاقه[3].

[1]- نشوان الأتاسي: المرجع السابق، ص 180.

[2]- هاشم عثمان: تاريخ سوريا الحديث، ط1، 2012م، ص 114-115.

[3]- محمد هواش: تكون جمهورية سوريا والانتداب الفرنسي، ص 291.

المبحث الثاني: جذور مشكلة الإسكندرونة وبداياتها:

يقع لواء الإسكندرونة في الزاوية الشمالية الغربية من بلاد الشام وتبلغ مساحته 4806 كلم مربع تقريبا، وتحتل مدينة الإسكندرونة موقعا إستراتيجيا هاما، لوقوعها في منطقة ساحلية على البحر الأبيض المتوسط، وموقعها الذي يمكنها من التحكم بالبوابة الشمالية لبلاد الشام، وطريقها المتجه إلى كيليكية مرورا بمضيق بيلان الذي يسيطر على الطريق المؤدية إلى سورية الداخلية[1] وأبرز مدنه أنطاكية، أبيلان أرموز، الأوردي، قلون وغيرها، ويبلغ طوله 60 كلم وعرضه 38 كلم، وقد احتل مكانة كبيرة في التاريخ العربي والإسلامي منذ بداية الفتوحات الإسلامية، ففيه كان يتم شحن العساكر وتأسيس المعاقل[2]، ومنذ دخول العثمانيين إلى سورية حتى نهاية حكمهم كانت منطقة اللواء جزءا من سورية ويتبع لباشوية حلب، فهو المرفأ الوحيد الطبيعي لها، وطريق التجارة مع أوروبا[3]، ونظرة واحدة على الخارطة الجغرافية تمنح المرء بأن هذا الخليج هو الملجأ الطبيعي للأساطيل والسفن التي يحميها من عواصف البحر المتوسط وأخطار الفواحات وتزويد السفن والبواخر بكل ما تحتاج إليه[4].(انظر الملحق رقم 7 ص73)

في سنة 1915 وخلال رسالة الشريف حسين قائد الثورة العربية الكبرى الشهيرة إلى المندوب البريطاني هنري ماكماهون في القاهرة ذكر لواء الإسكندرونة بأنه ضمن الحدود العربية[5]، الشمالية للبلاد وأنها تمتد إلى مرسين وأدنة، إلى خط37 شمالا ومن هنا فإن منطقة الإسكندرونة وأنطاكية جزءاً من الدولة العربية المنشودة، أما السير هنري ماكماهون فاقترح فصل هذه المنطقة في الكتاب الذي أرسله إلى الشريف حسين في 24 أكتوبر

---

[1]- حسام النايف: لواء الإسكندرونة حكاية وطق سلب عنوة، ص 11-16-17.

[2]- زويجة وسيلة: تطور الحركة الوطنية السورية، مرجع سابق، ص 155.

[3]- حسام النايف: لواء الإسكندرونة حكاية وطق سلب عنوة، ص 22.

[4]- هيثم علي نافع: الأبعاد التاريخية المشكلة لواء الإسكندرونة، مجلة الجامعة العراقية والدراسات الإسلامية، العراق، ديسمبر 2018، ص 499.

[5]- رياض نجيب الريس: قضايا خاسرة من الإسكندرونة إلى البلقان ومن عمان إلى الشيشان، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، سبتمبر 2000، ص25.

1915م متحججا في ذلك أن سكانها ليسوا عرباً خلصًا، وهذا كله من أجل تحقيق مصالح الغرب وتفتيت الوطن العربي، فجاء رد الشريف حسين الرفض لهذا الاقتراح، وأصر على وحدة الأراضي العربية واستقلالها، متمسكا بما قاله في الكتاب الذي بعثة إلى ماكماهون 5 نوفمبر 1915م على أن سكان هذه المنطقة عرب، وبسبب الضغوطات التي مورست عليه رضي بالتنازل عن مرسين وأدنة فقط[1].

وفي اتفاقية سايكس بيكو السرية 16 ماي 1916م جاءت المنطقة الزرقاء من نصيب فرنسا وشملت البلاد الساحلية الممتدة من النافورة إلى الإسكندرونة، حيت نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على: **((أن الإسكندرونة ميناء حر لتجارة الإمبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ولا ترفض التسهيلات الخاصة بالملاحة البريطانية، والسماح بحرية نقل البضائع الإنجليزية عن طريق الإسكندرونة، وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء...))**[2]، وأسفر إجماع أعضاء المؤتمر السوري في دمشق لتقرير مصير سوريا على الاستقلال ضمن الحدود الطبيعية الموروثة، مؤكدين على أن الإسكندرونة سورية، وأكدت كلمة أكثرية السكان للجنة الاستفتاء الأمريكية (لجنة كنج كراين) عام 1919م التي شكلت لمعرفة رأي سكان الإسكندرونة على الانضمام إلى سوريا المنفصلة عن الدولة العثمانية[3].

وبسبب المقاومة الشديدة للانتداب الفرنسي من طرف إبراهيم هنانو في الشمال، واتصاله بالأتراك لتزويده بالسلاح والعتاد لمواصلة القتال الذين كانوا يقاتلون الفرنسيين في كيليكيا، واتفق الطرفان على توحيد الأعمال الحربية ضد العدو المشترك (فرنسا)[4]، رأت فرنسا ضرورة الاتفاق مع الأتراك للتفرغ للثورة السورية وفي 9 مارس 1921م اتفقوا على منح

---

[1]- مجيد خدوري: قضية الإسكندرونة، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، دمشق، د.ط، د.ت، ص 4.

[2]- حسام النايف: المرجع السابق، ص42-43.

[3]- عبد الأمير محسن جبار الأسدي: قضية لواء الإسكندرونة 1936-1939، المجلة السياسية الدولية، مج 6، د.ع، د.م.ن، 2006، ص49.

[4]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 156.

تركيا كليكلة وتمنع الأقلية التركية فيها نظاما إداريا تصبح فيه اللغة التركية لغة رسمية أسوة باللغة الفرنسية والعربية، وعليه بنيت اتفاقية أنقرة أو فرانك لانبويون المعقودة مع وزير الخارجية التركية في 20 أكتوبر 1921م والتي جعلت الأوضاع في لواء الإسكندرونة تتبدل من حيث الإدارة والتوجه وأصبحوا أكثر قربا من تركيا[1]، وقد نصت المادة السابعة على وضع نظام إداري خاص بالإسكندرونة وبموجب المادة الثامنة سويت الحدود بين سوريا وتركيا من الجهة الشمالية الشرقية[2]، استغلت تركيا اندلاع الثورة السورية الكبرى 1925م ورأت فيها فرصة لا تعوض ومارست ضغطا كبيرا على فرنسا. من أجل تجسيد مطالبها حول اللواء مهددة إياها يدعم الثوار[3]، فكللت مجهوداتهم بعقد معاهدة أنقرة الثانية في 30 ماي 1926م والتي عرفت باتفاقية الصداقة وحسن الجوار، وسمحت للأتراك بمد حدودهم بضع كيلومترات[4].

وبحلول سنة 1932 لعبت الصحافة التركية دورا كبيرا في تأجيج الأوضاع بالإسكندرونة وراحت تشيد المواطن التركي وتكتب بطولاته ودوره في المنطقة[5] واستمرت الأعمال التركية في الضغط ومسح الهوية العربية باللواء مقابل تساهل فرنسي حتى سنة 1936 التي تعد نقطة انعطاف واضحة في مسيرة العلاقات السورية الفرنسية التركية والصراع حول لواء الإسكندرونة[6].

---

[1]- ذوقان قرقوط: المصدر السابق، ص 158. أنظر فيليب خورى: المرجع السابق، ص 551.

[2]- عبد الأمير محمد جبار الأسدي: المرجع السابق، ص 50.

[3]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 157.

[4]- نزار كريم جواد الربيعي: دراسات في تاريخ سوريا المعاصر، ط1، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2012، ص 127.

[5]- هيثم علي نافع: المرجع السابق، ص 499.

[6]- عبد الأمير محسن جبار الأسدي: المرجع السابق، ص 51.

المبحث الثالث: عصبة الأمم ولواء الإسكندرونة:

قدم سفير تركيا بباريس مذكرة إلى وزارة الخارجية تتضمن مطالب تركيا وحقها في لواء الإسكندرونة، فأخذت فرنسا تتحجج بأن القانون لا يسمح بذلك، وأنه لا يمنحها سلطة التنازل عن جزء من الأراضي السورية مقترح اطرح القضية على الصعيد السياسي، وهو ما جاء في مذكرة بلوم المرسلة إلى أنقرة وبذلك سهلت فرنسا للجانب التركي النجاح[1]، حيث تقرر إدخال القضية في اجتماع المجلس بتاريخ 14 ديسمبر 1936 بناءً على برقية الدكتور رشدي آراس الموجهة إلى السكرتير العالم لعصبة الأمم التي يطلب فيها إدخال قضية لواء الإسكندرونة في اجتماع مجلس عصبة الأمم القادم، وبموافقة وزير خارجية فرنسا[2].

ومع انتخاب هاشم الأتاسي رئيسا للجمهورية العربية السورية قام بتشكيل وفد وأرسله إلى جنيف للدفاع عن قضية اللواء وبيان رأي الحكومة السورية والشعب السوري اتجاه وإبطال كل الادعاءات التركية وللدفاع عن حقوق الأمة لدى عصبة الأمم[3].

بدأ مجلس العصبة اجتماعاته في 14 ديسمبر 1936 لمناقشة قضية اللواء، وهنا بدأ تنفيذ الخطة المرسومة بين تركيا وفرنسا التي لم يعترض مندوبها في عصبة الأمم على عرض وزير الخارجية التركي وجهة نظر حكومته الذي ادعى فيه أن الوضع في اللواء لا يبشر بخير واقترح استبدال القوات الفرنسية بقوات جندرمة محايدة، فيما اقترحت فرنسا تعيين وسيط بينهما[4].

وكان ذلك في جلسة اليوم الثاني فاقترح رئيس مجلس العصبة ممثل السويد في المجلس "ساندلر" (Sandler) ليكون مقررًا فوافق الطرفان[5]، وفي 16 ديسمبر 1936. اجتمع

---

[1]- ذوقان قرقوط: المصدر السابق، ص 160.

[2]- حسام النايف: المرجع السابق، ص 111. (لواء الإسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة) انظر مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 35.

[3]- حسام النايف: المرجع نفسه، ص 111-112. أنظر زويجة وسيلة، المرجع السابق، ص 100.

[4]- عبد الأمير محسن جبار ألأسدي: المرجع السابق، ص 55.

[5]- مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 38.

مجلس العصبة وأقر بالأغلبية تقرير ساندلر الذي تضمن إرسال بعثة فنيين محايدين مؤلفة من ثلاثة أعضاء مهمتها ملاحظة ومعرفة الحقائق[1].

وما يوضح أكثر أن هناك مؤامرة تحاك ضد السوريين، هو تغييب صاحب الحق الأصلي ألا هو سوريا، التي كان حضور مندوبها أمراً ضروريا من الناحية القانونية وبموجب أحكام المعاهدة الفرنسية السورية لمناقشة قضية اللواء في مجلس العصبة[2].

إلا أنه كان هناك لقاء جمع الطرفان التركي والسوري تبادلا فيه وجهات النظر بين مطالب تركية وتمسك سوري، عادت فرنسا إلى سياسة المماطلة حيث استدعت الوفد السوري إلى باريس وقدم السوريون وثائق وإحصاءات تفند ادعاءات الأتراك، كما عمدوا على تنوير الرأي العام الفرنسي[3].

بتاريخ9 جوان 1937نشرت مجلة الرابطة العربية مقالاً فضحت فيه تآمر الفرنسيين والأتراك على سوريا وحملوا عصبة الأمم مسؤولية انتزاع اللواء منها [4].

وفي المقابل فرنسا وتركيا لم تتوقف لقاءاتهم ومحادثاتهم في باريس وأنقرة، فنجد أن لقاء جانفي 1937 خرجوا منه دون نتيجة، أما محادثات جنيف 23-26 جانفي فإنها خرجت باتفاق تضمن الخطوط العامة للتسوية[5].

وفي 27 جانفي 1937 استعرض المجلس تقرير ساندلر الذي اقترح:

1-جعل اللواء وحدة سياسية منفصلة تتمتع باستقلال تام في شؤونها الداخلية، أما شؤونها الخارجية فتقوم بإدارتها الحكومة السورية ضمن حدود وقيود.

2-يشترك مع سوريا في العملة، وتصبح اللغة التركية لغة رسمية.

3-يختار مجلس العصبة مندوبا ساميا فرنسيا.

---

[1]- هيثم على نافع: المرجع السابق، ص 501. أنظر مجيد خدوري: المرجع نفسه، ص 41-42.

[2]- حسام النايف: لواء الإسكندرونة، حكاية وطن سلب عنوة، ص 115.

[3]- رويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 161.

[4]- نزار كريم جوان: الثورة السورية عام 1952 وتطور الحركة الوطنية السورية، مجلة الفتح، ع 31، 2008، ص 8.

[5]- ستيفن هاملي لونغريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص 300.

وفي 29 نوفمبر 1937 أصبح اللواء من الناحية القانونية منفصلا عن كيان الدولة السورية ويخضع للدولة المنتدبة مباشرة[1]،وأمام تسارع الإحداث وخروج الأمر عن السيطرة سارع رئيس الوزراء السوري جميل مردم بالسفر إلى أنقرة لبحث موضوع اللواء مع الحكومة التركية ربيع 1937، ولكن بسبب التطور الكبير وثقة الأتراك في حسم الأمر لصالحهم جعل المحادثات تفشل، ففي سنة 1937 أصدرت الحكومة التركية قرارا يعطي الحق لعمال اللواء في الدخول والخروج لتركيا دون تأشيرة أو جواز سفر ودن دفع رسوم جمركية للمنتجات الزراعية[2].

ونتيجة لكل ما سبق تقرر إجراء انتخابات، ولكن بسبب الضغط التركي ألغيت نتائجها، وبتاريخ 3 جويلية 1938 توصلت تركيا وفرنسا إلى اتفاقية تضمن خضوع اللواء لحكم مزدوج فرنسي تركي حتى إجراء الانتخابات خاصة تقرر مصيره، كان من نتائج الانتخابات أن بلغت نسبة الأتراك باللواء 63%، وهذا كله تزوير لأن نسبتهم لم تتجاوز 35% لأن العرب أكثر من الأتراك، وذلك بمباركة فرنسية لتمرير الأهداف التركية، وأعلن مجلس عصبة الأمم استقلال الإسكندرونة في 20 سبتمبر 1938، ليصبح لها علم خاص وتأليف أول حكومة وانتخاب أول رئيس دولة في 22 سبتمبر 1938م[3]، وسبب ضغط مصطفى أتاتورك على فرنسا، دخلت القوات التركية إلى الإسكندرونة التي استخدمت وفي الضغط على الموظفين والسكان العرب لتسجيل أنفسهم أتراك وحل جميع الجمعيات والنوادي العربية[4]، وحرمانهم كذلك من التحدث بالعربية، وفي 22 جوان 1939 وقع اتفاق بينها على ضم لواء الإسكندرونة لتركيا وقدمته هدية لها متحدية مشاعر الحرب في سوريا وفي كل مكان[5].

---

[1]- محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص 166-167. ينظر: حسام النايف: لواء الإسكندرونة، ص 122-123.

[2]- هيثم علي نافع: المرجع السابق، ص 501.

[3]- أنظر: نزار كريم جواد الربيعي، المرجع السابق، ص 129-130. زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 162-163.

[4]- هيثم علي نافع: المرجع السابق، ص 502.

[5]- محمد فاروق الخالدي: المرجع السابق، ص 368.

وقد برر وزير خارجية فرنسا (جورج بونيه) التنازلات الفرنسية بالظروف الدولية في أوروبا وعدم الرغبة في إثارة النزاع مع تركيا بسبب وضعها الإستراتيجي في الشرق الأوسط كما أن فرنسا تنازلت لتركيا لتضمن حيادها في الحرب العالمية الثانية وإضعاف سوريا بتقسيمها[1].

وفي هذا الوقت نجد أن المفاوضات بين بريطانيا والأتراك كانت تسير سيرا حثيثا لعقد معاهدة تحالف[2]وكذلك مارست ضغطا كبيرا لكي تحل هذه القضية بشكل يزيد من التقارب بينها وبين فرنسا من جهة وتركيا من جهة أخرى[3]، وذلك لتحقيق مصالحهم والسيطرة على المضايق التركية ومنع انضمام تركيا لدول المحور الذي تقوده ألمانيا وبهذا تبقى تركيا محايدة[4]، وعقدت فرنسا مع تركيا معاهدة أخرى في 23 جوان 1939 والتي تم بموجبها ضم لواء الاسكندرونة نهائيا إلى تركيا وعدلت الحدود بين تركيا وسوريا[5].

1-موقف السوريين من إعلان استقلال اللواء:

عملت الكتلة الوطنية منذ فوزها بالانتخابات النيابية كل ما بوسعها لحل قضية اللواء فأرسلت الرسل إلى اللواء لتقوية معنويات العرب عاليا وتشجيعهم على مقاومة الدعاية التركية، وأمدتهم بالمال لإنشاء نواديهم ومدارسهم وجمعياتهم التي تعمل لمصلحة الدفاع عن اللواء كما قامت الحكومة السورية باطلاع لجنة الملاحظين على كل ما عندها من حجج ووثائق تبطل ادعاءات الأتراك، وتبين أن بقاء اللواء ضمن الوحدة السورية خير له ولسلامة البلاد[6].

وقد كانت ردة فعل الشعب السوري لا تجارى، حيث عمت المظاهرات مختلف المدن وأعلن الإضراب العام جانفي 1937، ورفعوا إلى السفير الإنجليزي مذكرة احتجاج على

---

[1]- نزار كريم جواد الربيعي: المرجع نفسه، ص 130-131.

[2]- عبد الأمير محسن جبار الأسدي: المرجع السابق، ص 88.

[3]- حسام النايف: اللواء، المرجع السابق، ص118

[4]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 163.

[5]- مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 118.

[6]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 164.

القرار، وصرح جميل مردم بك بأن الحكومة تقف متماسكة مع الشعب، ولن تتخلى عن حقوقها في السيادة على الإسكندرونة[1].

وفي فيفري 1937 أرسلت الحكومة السورية وفداً مؤلفا من رئيس الوزراء جميل مردم بك ووزير الخارجية والداخلية سعد الله الجابري إلى أوروبا[2]، بهدف إعادة النظر في شروط الحل الذي أسفرت عنه مفاوضات جنيف سابقا.

ولما علم النواب بقرار عصبة الأمم في 29 ماي 1937 بإقرار نظام اللواء وقانونه الأساسي، بدأوا نقاشا حاميا وطالب بعضهم بالإبلاغ بأن المجلس لا يعترف بقرار عصبة الأمم[3]، وتجد أنه وفق المعاهدة الفرنسية التركية في جنيف التي نشرت نصوصها في عام 1938، قد تم سلخ اللواء من سوريا، مما زاد من اضطراب الأوضاع في البلاد والأصوات المنددة بذلك[4].

كما أن الحكومة السورية في أواخر جوان 1939 أرسلت مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تحتج فيها على الاتفاق الفرنسي التركي التي وقع في أنقرة وتخلت بموجبة عن اللواء، وأن التنازل هو انتهاك للعقود الدولية وحقوق السكان.

وخلاصة القول أن الحكومة التركية أثارت مشكلة الإسكندرونة وسورية مازالت تئن تحت وطأة الانتداب ولم تتحرر من قيوده، وبسبب الوضع الدولي الذي تتخبط فيه الحكومة السورية لم تستطيع أن تتخذ سياسة مستقلة في معالجة هذه المشكلة الخطيرة[5].

ولم تمض إلا أيام قليلة حي قدم رئيس الجمهورية السورية هاشم الأتاسي استقالته من منصبه احتجاجا على جريمة سلب اللواء من سورية، أما ردة فعل الشعب السوري فتمثلت

---

[1]- حسام النايف: اللواء، المرجع السابق، ص 125-126.

[2]- نجيب الأرمنازي: المصدر السابق، ص 96.

[3]- عبد الأمير محسن جبار الأسدي: المرجع السابق، ص 71.

[4]- زويجة وسيلة: المرجع السابق، ص 164.

[5]- نجيب الأرمنازي: المصدر السابق، ص 97-98.

في احتجاجه بتظاهرات حاشده، وإضراب عام وحملات صحفية عنيفة استهجانا وتنديدا بفرنسا التي استهانت واستهزأت بحقوق سورية[1].

وهكذا أدرك الأتراك غايتهم رويدا رويدا في أقل من ثلاث سنوات بسبب سلسلة التنازلات الفرنسية المخالفة لأبسط مبادئ الحق والعدل[2]، وبهذا ترك الاستعمار بؤرة توتر بين تركية وسورية ولازالت معلقة إلى يومنا الحالي، وهو ما توضحه الخرائط التي تصدرها سورية حيث تظهر أن اللواء مازال جزءا من الأراضي السورية وأن الحدود الحالية بين سورية واللواء مؤقتة، وأن الحدود بين اللواء وتركية هي الحدود الدولية لسوريا[3].

وعندما سأل صحفي فرنسي الجنرال "ويفان" لماذا تخلت فرنسا عن لواء الإسكندرونة لتركيا. أجاب "إن وجود تركيا قوية على حدود بلاد العرب يخفف من حماستهم ويعرقل تطورهم وتقدمهم"، لتبقي هذه المشكلة سببا في توتر العلاقات السورية التركية.

وعلق أحد المدرسين الفرنسيين بقوله: "هذه المعاهدة قبر دفنا فيه حلم الإمبراطورية العربية"[4]، لتبقى هذه المشكلة سببا في توتر العلاقات السورية التركية.

---

[1]- حسام النايف: المرجع السابق، اللواء، ص 187-188.

[2]- محسن عبد الأمير جبار الأسدي: المرجع السابق، ص 90.

[3]- أمل عبد الكريم عاشور: الموقف التركي من الأزمة السورية، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2014م، ص 72.

[4]- هاشم عثمان: المرجع السابق، ص 117.

المبحث الرابع: استقالة الرئيس هاشم الأتاسي وتشكيل حكومة المديرين:

تعرض عهد "هاشم الأتاسي" من يومه الأول إلى تحديات جسيمة تمثلت بداية بعودة زعيم المعارضة "عبد الرحمن الشهبندر" من منفاه في مصر وشنه هجوماً عنيفاً على معاهدة عام 1936م[1]، معتبرا أنها أعطت فرنسا الكثير ولم تقم بأي مبادرة وخاصة فيما يخص الاستقلال التام عن فرنسا، حيث كان الشهبندر صديقاً قديما للأتاسي، وقد عين وزيرا للخارجية في حكومته الأولى أيام الملك "فيصل"، ولذلك تجنب في الدخول معي في مواجهات وصراعات، وصوب سهامه فقط باتجاه "جميل مردم بك" و"سعد الله الجابري" وقد أدت هذه الصراعات والخلافات المتكررة إلى وضع "الشهبندر" قيد الإقامة الجبرية ومنعه من ممارسة أي نشاط سياسي، وقد أمر باعتقال عدد من أنصاره. وقد واجه الأتاسي تحديات أمنية كبيرة في منطقة الجزيرة، خاصة عند ظهور تيار انفصالي، قام أتباعه بخطف محافظ المنطقة "توفيق شامية"، حادثة الاختطاف هزت الطبقة السياسية في سورية وأدت إلى هروب محافظ اللاذقية خوفًا من نفس المصير الذي لحق محافظ الجزيرة[2].

1-استقالة هاشم الأتاسي:

إضافة إلى كل هذه التحديات، تزامنت رئاسة الأتاسي مع صعود "هتلر أدولف" في ألمانيا وشعور الفرنسيين بالقلق الشديد من طموحاته التوسعية، تحسبا مواجهة معه في القارة الأوربية قرر البرلمان الفرنسي عدم التصديق على معاهدة 1936م، وهذا ما خلق نوع من القلق في الشارع السوري، حاول الأتاسي تدارك الموقف وأرسل رسالة إلى فرنسا للتفاوض على الملاحق للمعاهدة حول اللغة الفرنسية، وحق التنقيب عن النفط، ولكن وقع جميل مردم بك المعاهدة متجاهلاً رئيس الجمهورية الذي أمره ألا يوقع عليها[3].

---

[1]- نهلة نعيم عبد العالي: عبد الرحمان الشهبندر ودوره السياسي في سوريا (1879-1946)، كلية التربية، ص 153.

[2]- ويكبيديا www.wikipedia.org، 19 ماي 2024 على الساعة 19:00

[3]- محمد هواش: تكوين جمهورية (سورية والانتداب الفرنسي)، ط1، مكتبة السائح، 2005، ص 293.

وعندما أصر الفرنسيون على موقفهم الرافض للمعاهدة بانتقال "جميل مردم بك" من رئاسة الحكومة في شباط 1939، شكلت بعدها حكومتنا الأولى برئاسة "لطفي الحفار" عضو المكتب الدائم في الكتلة الوطنين[1]، الثانية برئاسة السياسي المستقل "نصوحي البخاوي" المحسوب على رئيس الجمهورية، ولكنهم فشلوا في تمرير المعاهدة وفي منح سلاح منطقة لواء الإسكندرونة عن سورية، احتجاجا على رفض التصديق في المعاهدة وعلى سلخ اللواء، استقال هاشم الأتاسي من منصبه مساء يوم 7 تموز 1939 (انظر الملحق رقم 6 ص72 نص الاستقالة) وبعدها بيوم واحد حل المجلس النيابي وتولى المفوض السامي الفرنسي لشؤون السلاطين التنفيذية والتشريعية في سورية[2].

بعد أن أوقفت فرنسا العمل بالدستور السوري وأنهى الحكم الوطني فقرر في الثامن من تموز 1939 قيام حكومة المديرين في سورية وعهد لرئاستها إلى "بهيج الخطيب".

-مدير العدلية: القاضي خليل رفعة.

-مدير المالية: حسني البيطار.

-مدير التعليم والتربية: عبد اللطيف الشطي.

وفرضت حكومة المديرين على جميع موظفيها الابتعاد عن كل نشاط حزبي أو سياسي وأصدرت قوانين صرف كل موظف كبير ينتهي إلى حزب سياسي عن وظيفته[3].

- أول عمل قامت به الحكومة "المديرين":

-إقامة محافظ اللاذقية والأمين العام في وزارة الداخلية حيث كان "مظهر باش ارسلان" من أركان الكتلة الوطنية وحل محله "شوكة العباس" من كبار العلويين، وكذلك إقالة "عادل العظمة" من الأمانة العامة.

كان هناك خلاف كبير بين الكتلة الوطنية وحكومة المديرية حيث أن الكتلة غير راضية عن "بهيج الخطيب"، حيث كان الخلاف بينه وبين الشيخ "تاج الدين الحسني"،

---

[1]- فيليب خوري: المرجع السابق، ص 639.

[2]- نشوان الأتاسي: تطور المجمع السوري (1831-2011)، ط1، بيروت، 1997، ص 140.

[3]- محمد هواش: تكوين جمهورية سوريا والانتداب، مكتبة سائح، 2005، ص 287.

وكذلك بعد إقصاء أرسلان والعظمة من منصبها في بدء حكمه وهذا سبب غضب الكتلة منه[1].

2-تشكيل حكومة المديرين:

بعد قيام حكومة المديرين أول عمل قامت به هو إقالة محافظ اللاذقية، مظهر باشا من الكتلة الوطنية وقيام شوكة العباس، هذا التعيين من حكومة المديرين، قابلة رفض الكتلة الوطنية خاصة بعد أن أقالت الوطني العظمة من الأمانة العامة كل هذه التعيينات كانت محل رفض من الكتلة الوطنية لزعيم حكومة المديرين بهيج الخطيب كل هذه الأحداث السياسية أوجدت خصوما وعداءات بين السياسيين خاصة بين بهيج الخطيب والشيخ تاج الدين الحسني حيث انتهاء الصداقة بينهم[2].

كما ظهرت هذه الحكومة بمظهر المستقيل عن الانتداب الفرنسي ومن الإدارة الفرنسية ومن المستشارين، وتمكنوا بفضل سياستهم وصلاتهم وخاصة رئيسهم الخطيب، حيث بدأ في ما بناء واستعادة ما لم يقم به سابقا[3] فيعهد الكتلة الوطنية ويقوم بأعمال التي لم يقم بها إبان حكم الكتلة وهذا لحفظ الحكومة هيبتها ومكانتها أمام الكتلة الوطنية[4].

كما عملت السلطة الفرنسة إلى توسيع دائرة الصراعات والنزاعات بين سياسيي الكتلة الوطنية وزعيم حكومة المدير من بهيج الخطيب.

كان للزعيم العلوي شوكة العباس أسلوب إداري وحنكته السياسة المرنة وأسلوبه المقنع، تمكن من استمالة الوطنين في اللاذقية فتمكن من كسب دعمهم، فآزروه في مهمته الإدارية، حيث كانوا معه وفي نفس الوقت لم يتخلوا عن مناوأتهم للانتداب وعدائهم للسلطة الفرنسية[5]، فكان التضامن مع إخوانهم السوريين الوطنين في كل البلاد، فهذه السياسة لم

---

[1]- يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، ط2، بيروت، 1991، ص 304.

[2]- المرجع نفسه، ص 304.

[3]- هاشم عثمان: المرجع سابق، ص 130.

[4]- محمد هواش: المرجع السابق، ص 295.

[5]- يوسف الحكيم: المرجع نفسه، ص 30.

تؤثر على نفوذ الحركة الوطنية والكتلة، أما عن سلطة الانتداب لم تكن راضية عن خطة المحافظ الجديد فعملت السلطة الفرنسية على تحريض الزعماء العلويين عليه ولم تستطع السلطات الفرنسية، ونظرا لمنزلة المحافظ في الجزيرة نظام قبائل عشائري ومساندة قوية من قبل أهل العشائر والقبائل[1].

ولما فشل المندوب الفرنسي وسقوط نفوذه أقصته من منصبه[2].

[1]- محمد هواش: المرجع السابق، ص 295.

[2]- هاشم عثمان: المرجع السابق، ص 130.

الخاتمة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الخاتمة:

في نهاية بحثنا هذا توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر منها:

-كان لمؤتمر سان ريمو 1920 دور كبير في تطبيق قرارات مؤتمر سايكس بيكو 1916، هذا الأخير بدّد حلم الشعب السوري في تكوين دولة مستقلة، حيث فرض علية الانتداب الفرنسي.

-رد فعل السوريين كان سريعا ضد قرار الانتداب تمثل في معركة ميسلون 1920 ولعدم التكافؤ في القدرات العسكرية باءت بالفشل.

-عملت سلطة الانتداب على تعزيز تواجدها وفرض هيمنتها بتطبيق سياسة ممنهجة في جميع المجالات منها: تقسيم البلاد واستغلال الطائفية، خلق النزاع، وزرع الفتنة بين أبناء الشعب السوري.

-أدت هذه السياسة إلى ردود فعل وطنية تمثلت بتأسيس الأحزاب والجمعيات واندلاع عدة ثورات ضد السلطة الفرنسية.

-كان لردود الفعل الأولية دور في توحيد الشعب السوري وإعلان الثورة الكبرى، ومن نتائج الثورة ظهور زعماء تبنوا العمل العسكري والسياسي في آن واحد وأخرجوا القضية السورية من المنطقة المحلية إلى العالمية.

-أدى ظهور الكتلة الوطنية إلى فرص الحوار والتفاوض مع الإدارة الفرنسية مما أوجد حراكا سياسيا نتج عنه انتخابات وتعين أول رئيس جمهورية سورية.

-ظهور شكل جديد من النضال السياسي المتمثل في الإضرابات.

-ضغط النضال السياسي أدى إلى توقيع معاهدة بين الطرفين بباريس 1936م ولكن لم يكتب لها النجاح في التنفيذ.

-عودة سلطة الانتداب إلى إتباع سياسة فرق تسد التي نتج عنها قضية لواء الإسكندرونة بتآمر فرنسي تركي بريطاني ومنح اللواء إلى تركيا والذي يعتبر وصمة عار في تاريخ فرنسا الاستعمارية.

1. –ظهور صراع بين زعماء الكتلة الوطنية أدى إلى الانقسام والضعف في نضالها السياسي ضد الانتداب.

الملاحق

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الملحق رقم (01): صور لزعماء الثورة السورية[1]

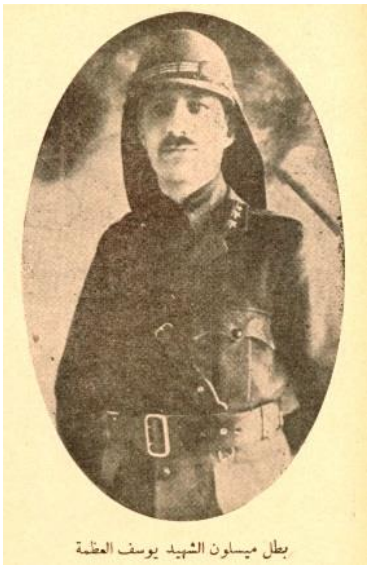

بطل ميسلون الشهيد يوسف العظمة

بطل الثورة العلوية المجاهد الشيخ صالح العلي

الزعيم الثائر ابراهيم هنانو

منظم الثورة الجنوبية الدكتور عبد الرحمن الشهبندر

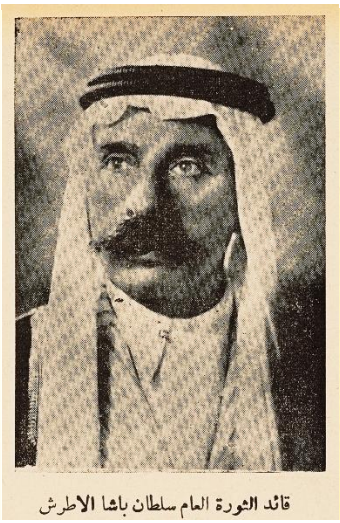

قائد الثورة العام سلطان باشا الاطرش

اعضاء مؤتمر الكتلة الوطنية المنعقد في الشهباء سنة ١٩٣١
يتقدمهم هنانو ، هاشم الاتاسي ، وفارس الخوري

[1]– غالب العياشي: مرجع سابق، ص 120–175–183–191–266–377.

الملحق رقم 02:صك الانتداب[1]

(١)

صك الانتداب على سورية و لبنان

« إن مجلس جمعية الأمم »

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أراضى سورية ولبنان ، التى كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية ، يعهد بها ضمن حدود تعينها الدول المشار إليها ، إلى دولة منتدبة موكول إليها نصح الأهالى ومعاونتهم وإرشادهم فى إدارتهم ، وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد الآنفة الذكر ، يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسوية التى قبلته .

ولما كان نص هذا الانتداب المبين فى المواد المذكورة فيما بعد ، قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسوية ، وعرض للتصديق على مجلس جمعية الأمم .

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسوية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم عصبة الأمم طبقاً للمواد المذكورة .

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآنفة الذكر (الفقرة الثانية) ، تقضى بأنه إذا كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التى تجريها الدول المنتدبة ، لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم ، فالمجلس هو الذى ينظم ذلك .

يضع نصوص الانتداب كما يلى موافقاً عليه :

المادة الأولى : على الدولة المنتدبة أن تضع فى خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، نظاماً أساسياً لسورية ولبنان .

ويجب أن يوضع هذا النظام بالاتفاق مع السلطات المحلية ، وأن تؤخذ فى وضعه بعين الاعتبار ، حقوق ومصالح وأمانى كل الشعوب النازلة فى البلاد

[1]– ينظر: نجيب الأرمنازي: مرجع سابق، ص 190–196.

المذكورة ، وأن ينص فيه على الوسائل اللازمة لتسهيل إرتقاء سورية ولبنان ، إرتقاء مطرداً بصفتهما دولتين مستقلتين . وإلى أن يوضع هذا النظام الأساسى موضع التطبيق ، يجب أن يسار فى إدارة سورية ولبنان ، على نهج يتفق مع روح الانتداب الحالى .

وتقوم الدولة المنتدبة بتنشيط الاستقلالات الإدارية المحلية ، بقدر ما تسنح الظروف بذلك .

المادة الثانية : للدولة المنتدبة أن تحتفظ بجيوشها فى البلاد الواقعة تحت الانتداب ، بقصد الدفاع عن هذه البلاد . ولها أن تنظم الجندرمة المحلية اللازمة عن الدفاع عن البلاد ، وأن تستعملها لهذا الغرض وللمحافظة على الأمن ، وذلك إلى أن يوضع النظام الأساسى موضع التنفيذ ، ويعود الأمن العام إلى نصابه . ويشترط فى ذلك أن لا تؤلف هذه القوى المحلية ، إلا من سكان البلاد التى يشملها الانتداب .

وتكون هذه الجندرمة فيما بعد ، تابعة للحكومات المحلية ما يخرج عن حدود السلطة والمراقبة التى يجب أن تحتفظ بهما عليها الدولة المنتدبة ، وليس ثمة ما يمنع سورية ولبنان ، من الاشتراك فى نفقات جيش الدولة المنتدبة المرابط فى البلاد .

وللدولة المنتدبة فى كل آن ، أن تستعمل الموانىء وسكك الحديد ، وكل طرق المواصلات فى سورية ولبنان ، لنقل عساكرها وجميع المعدات والمؤن وغير ذلك من المهمات .

المادة الثالثة : أن إدارة علاقات سورية ولبنان الخارجية ، وقبول واعتماد قناصل الدول الأجنبية فيهما ، من حقوق الدولة المنتدبة وحدها ، كما أن السوريين واللبنانيين المقيمين فى خارج حدود سورية ولبنان ، يكونون تابعين لحماية الدولة المنتدبة السياسية والقنصلية .

المادة الرابعة : أن الدولة المنتدبة تضمن أراضى سورية ولبنان من كل فقدان أو استئجار يقع عليها أو على قسم منها ، ومن وضع أية مراقبة أجنبية كانت عليها .

المادة الخامسة : أن الامتيازات والحقوق التى كان الأجانب يتمتعون بها فى عهد الدولة العثمانية ، وفقاً للتقاليد والامتيازات الأجنبية المعلومة ، ومنها حق القضاء القنصلى والحماية ، تعتبر غير نافذة وغير معمول بها . غير أن المحاكم القنصلية الأجنبية تظل نافذة الأحكام كما فى الماضى ، إلى أن يوضع النظام القضائى المنصوص عنه فى المادة السادسة من هذا الصك موضع التنفيذ .

إذا كانت الدول التى كان رعاياها يتمتعون فى ١ آب سنة ١٩١٤ بالامتيازات والحقوق المذكورة ، لم تعدل عن إعادة تلك الامتيازات والحقوق ، أو عن تطبيقها مدة معينة ، فالامتيازات والحقوق الآنفة الذكر تعود بدون مهلة بعد انتهاء الانتداب ، إما بتمامها أو بالتعديل الذى يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول ذوات الشأن .

المادة السادسة : تضع الدولة المنتدبة فى سورية ولبنان ، نظاماً قضائياً يضمن للوطنيين والأجانب على السواء حقوقهم كاملة . ويضمن للجماعات والشعوب المختلفة فى سورية ولبنان ، نظام الأحوال الشخصية والمصالح ذات الصفة الدينية ، وتقوم الدولة المنتدبة على الأخص ، بمراقبة إدارة الأوقاف طبقاً للشرائع الدينية ولإرادة الواقفين .

المادة السابعة : تكون المعاهدات الخاطة بتسليم المجرمين المعمول بها الآن بين الدولة المنتدبة والدول الأجنبية ، نافذة فى سورية ولبنان إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

المادة الثامنة : تضمن الدولة المنتدبة لكل إنسان حرية العقيدة بأوسع معانيها ، كما تضمن أيضاً حرية القيام بالفروض الدينية على اختلاف أنواعها ، فيما لا يخالف شروط الآداب والأمن العام .

ولا يكون اختلاف العنصر والدين واللغة ، سبباً فى عدم المساواة فى معاملة أهالى سورية ولبنان .

وتحترم حقوق الطوائف فى الاحتفاظ بمدارسها ، لتهذيب وتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، على شرط أن تتقيد هذه المدارس بالتعليمات العامة ، التى تضعها الإدارة للتعليم العام .

الملحق رقم 03: تصريح بونسو[1]

٣٩ ـ ما قالته جريدة « ليتريري دايجست » عن الحالة في مصر والشرق الادنى

وفي ١٥ شباط ١٩٣٦ نقلت جريدة « ليتريري دايجست » عن جريدة نيش نيش اليابانية عن الحالة في مصر والشرق الادنى مقالةً جاء فيها ما تعريبه :

لقد كان اول اثر فعلي من آثار الخلاف الايطالي ـ الحبشي ، واضطراب الموقف في اوروبا، قيام المظاهرات في مصر ووقوع عدد كبير من الجرحى والقتلى.

وقد ظن البعض في اول الامر ان المصريين ثاروا في سبيل الحبشة ... ثم تبين ان هذه الثورة لم تكن سوى حلقة من سلسلة الثورات التي قام بها المصريون في سبيل حريتهم واستقلالهم ! .

فقد رأى زعماء الحركة الوطنية في مصر، ان الفرصة مناسبة لمطالبة انكلترا بتحقيق الاماني الوطنية ، فقاموا يطالبون بها ـ باصرار ـ الى ان فازوا بتحقيق بعض مطالبهم .

وبدأت المفاوضات تتم بين لندن والقاهرة للوصول الى صيغة اتفاق اخيرة !

وكما حدث في مصر ، حدث في سوريا ايضـــاً . وقد اذاعت شركة « الاسوشيتد بريس » الامريكية برقية جاء فيها : ان المظاهرات قامت في سوريا منذ ثلاثة اسابيع ، وان الحالة في الشرق الادنى اصبحت في غليان شديد .

وهذه الحركات هي ـ بدورها ـ حلقة من سلسلة حركات وطنية قام بها السوريون منذ عام ١٩١٠ ، اي في عهد الحكم العثماني ، وهي تدل بصراحة على ان الشعوب الشرقية لا تكره دولة من دول اوروبا بصفة خاصة ، بل هي ترغب في الوصول الى استقلالها وحريتها،بأية طريقة كانت ، مهما كان شأن الدولة التي تشرف على ادارتها ! .

ولعل اكبر دليل على ذلك ، ان السوريين ثاروا على دولة اسلامية ـ هي مركز الخلافة ـ وطالبوها باستقلالهم وحريتهم ! .

فاليقظة الشرقية تسود جميع الشعوب الاسلامية اليوم ، وستضطر الدول

[1]– عبد الرحمن الكيالي:مرجع سابق، ج1، ص 59–61.

الاوربية الى تحقيق مطالب الاسيويين ، مع المحافظة على مصالحها الثقافيـــة والاقتصادية فيها .

٤٠ ـ تعليق « الاوريان » على حوادث سوريا وتأثيرها في الاسواق التجارية

وعلقت جريدة « الاوريان » على تأثير الاضراب في الاسواق والعلائق التجارية باسلوبها البغيض كما يلي ، وذلك تحت عنوان « اين اصبحت الحالة في دمشق » :

« هل نستطيع ان نأمل الآن ، وقد هدأت الحالة ، ان يلجأ الزعماء والوطنيون الى خطة تهدئة الخواطر ؟!

ان الحالة التي تحسنت منذ يوم الخميس ، تبرهن على ان « الحل » ليس بعيداً ... ولكن ليس تحت ضغط الارهاب ، بل من نتيجة ملل المدينة من اضراب دام ٢٦ يوماً ! .

وقد اشرنا في مقالات سابقة الى تأثير الاضراب ، لا في اسواق دمشق فقط ، بل في العلائق التجارية بين لبنان وسوريا . واننا لنعتقد الآن ، انه مهما كان الامر ، فان استمرار الاضراب و « العناد » لن يدوما .

ان الوطنية الصحيحة المخلصة يجب ان ترفض الاستمرار في عمل تخريبي هدام !

واننا لنطلب من الزعماء الوطنيين ان يفكروا في هذا ، وخاصة وان السلطة الفرنسية اعلنت رغبتها بصراحة في المصالحة والمسالمة ، واصبح من واجب الدمشقيين وحدهم ان يتركوا للسلطة فرصة للتدليل على رغبتهم في ذلك، على ان يعلموا قبل كل شيء، ان فرنسا لا توافق على اية مفاوضة تحت عامل الارهاب والشدة ، وانهم لا « ينقصون شيئاً » اذا تنازلوا ! » .

لا تزال الصحف الفرنسية توالي نشر مقالاتها في التعليق على حوادث سوريا.

باريس ـــ نشرت جريدة « ايكو دي باري » مقالة مسهبة عن حوادث سوريا بامضاء رينه فانلند قال فيها : « اننا لا نزال بين آونة واخرى نسمع

بالاخبار المحزنة الواردة من البلاد السورية ، حيث يلوح ان ممارسة الانتداب الفرنسي تلقى كثيراً من ضروب الجفاء » .

وهنا يسرد الكاتب الحوادث التي وقعت في سوريا في العهد الاخير ، ويشجب السياسة المتبعة في البلاد ، ويشير الى رفض المعاهدة ، واغلاق المجلس النيابي ، ويقول :

« ان وزارة الخارجية الفرنسية ليست مهمتها تسيير شؤون الادارة والحكم »

ثم يختم الكاتب مقاله بدعاية للجنرال ويغان ، بمناسبة وجوده في مصر .

٤١ ـ تعليقات جرائد بيروت المأجورة على حوادث سوريا

وفي ١٩ شباط سنة ١٩٣٦ ترجمت « الايام » عن جرائد بيروت المأجورة من قبل الفرنسيين التعليقات الآتية :

« الاوريان » و « جحا » و « لا سيري » ، تبحث اليوم عن مفاوضين ، لحل القضية السورية !.

فقد تساءلت الاوريان ، وجحا : « ... من يتمتع في دمشق بالصفات الكافية للقيام بالمفاوضة ؟! من ؟ ... من ؟! ... » .

ثم تقول « جحا » :

« ... نحن نعترف انه ليس صحيحاً ان يقال بان السوريين ليس لهم مطالب يطالبون بها فرنسا .

فالسوريون لا يستطيعون ان يعيشوا الى الابد تحت « النظام المؤقت » !

وتتفق الاوريان ، وجحا ، ولاسيري، وله زيكو ، على ان السوريين محقون في مطالبهم ، وان الفرنسيين مستعدون للمفاوضة ... ولكنها تتساءل وتبحث عمن يستطيع المفاوضة ؟!

وتستعرض احدى هذه الصحف المفاوضين فتقول : ان فرنسا لا تفاوض « المتطرفين » ... لان الاتفاق معهم ليس سهلاً !

الملحق رقم 04:نص معاهدة 1936م[1]

سعد الله الجابرى
مصطفى الشهابى
ادمون حمصى

نص مشروع المعاهدة السورية الفرنسية

إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية .

بناء على تصريح الحكومة الفرنسية أمام عصبة الأمم بقصدها عقد معاهدة مع الحكومة السورية ، معتبرة ماتم من التطور فى سوريا ، ونظراً للتقدم الذى تحقق فى سبيل تثبيت سورية أمة مستقلة، وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول سورية فى عصبة الأمم فى مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسم إبرام المعاهدة ،متبعتين فى ذلك منهاجاً تام الصراحة ، قد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحدد على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال العلاقات التى تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب وعلى تعيين شروط تطبيق المعاهدة وأساليبه فى الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها . ولهذا الغرض قد انتدب كل من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما .

وهم بعد أن تداولوا أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا على ما يلى :

المادة الأولى — يسود بين فرنسا وسوريا سلم وصداقة دائمان .

ويقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات التى تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة .

المادة الثانية — اتفقت الحكومتان على أن تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ فى كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس بمصالحهما المشتركة .

وقد تعهدتا بأن تقفا إزاء الدول الأجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وبأن تجتنبا كل عمل من شأنه أن يسىء إلى علاقتهما مع الدول الأخرى .

وتقيم كل منهما لدى الأخرى ممثلا سياسياً .

[1]– نجيب الأرمنازي: مرجع سابق، ص 201–203.

المادة الثالثة : يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنقل يوم زوال الانتداب إلى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التى عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سوريا أو باسمها .

المادة الرابعة : إذا أدى خلاف بين سوريا ودولة أخرى إلى حالة من شأنها إحداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومتان لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم أو لأى اتفاق دولى آخر يتطبق على مثل تلك الحال .

وإذا وجد أحد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها فى الفقرة السابقة مشتبكا فى نزاع يبادر حينئذ الطرف السامى المتعاقد الآخر فوراً إلى نجدته بصفته حليفاً ، وفى حال خطر حرب محدق يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لإتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . ومعونة الحكومة السورية تنحصر فى أن تقدم إلى الحكومة الفرنسية فى الأراضى السورية كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيه استعمال السكك الحديدية ومجارى المياه والموانىء والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة : إن مسؤولية حفظ النظام فى سوريا ومسؤولية الدفاع عن أراضيها هما على الحكومة السورية . والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية إلى سوريا مدة المعاهدة وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق . وتسهيلا لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتب عليها عملا بالمادة السابقة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بأن استقرار بقاء مسالك العبور (الترانسيت) الجوية للحكومة الفرنسية التى تجتاز الأراضى السورية وصيانتها فى جميع الظروف هما من مصلحة التحالف .

المادة السادسة : عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة .

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاق والعقود التطبيقية مالم ينص

فى متنها على مدة أقصر ، أو يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إعادة النظر فيها . مجاراة لأوضاع جديدة . وتفتح المفاوضات لتجديد المعاهدة أو تعديلها ، إذا طلبت ذلك إحدى الحكومتين ، اعتباراً من السنة العشرين ، بعد وضعها موضع العمل .

المادة السابعة : تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل صكوك الإبرام بأسرع ما يمكن ، وتبلغ إلى عصبة الأمم .

توضع هذه المعاهدة موضع العمل ، مع الاتفاقات والعقود الملحقة بها ، يوم قبول سوريا فى عصبة الأمم .

المادة الثامنة : حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل ، تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسوريا ، سواء من جراء مقررات دولية ، أو من أعمال عصبة الأمم . وما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ، ينتقل من تلقاء نفسه إلى الحكومة السورية .

المادة التاسعة : كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية وكلا النصين رسمى ويعول على النص الفرنسى .

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ، ولم يمكن حسمه نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة ، فالطرفان الساميان المتعاقدان ، متفقان على أن يلجأ إلى أصول المصالحة والتحكيم ، المنصوص عليها فى ميثاق عصبة الأمم .

والحكومة الفرنسية تقبل بأن تستبقى لمدة خمس سنوات ، اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة ، جنوداً فى جبل الدروز والعلويين ، وتحدد نقاط إقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين .

والحكومة السورية تدع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة فى هاتين المنطقتين ، فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها ، والحكومة السورية تسهل استخدام ما يقتضى من الأشخاص المحليين ، لتأمين المحافظة على موجود تلك الوحدات .

ومن الواضح أن استبقاء الجنود الفرنسية فى مختلف هذه النقاط ، لا يفيد احتلالا ولا يمس بحقوق السيادة السورية .

الملحق رقم 06: نص الاستقالة[1]

٢٣٨ – نهاية الدور وكتاب استقالة رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي

وفي ٧ تموز سنة ١٩٣٩ ، توجه رئيس غرفة رئاسة الجمهورية الدكتور نجيب الارمنازي قرب الساعة التاسعة والنصف، الى مكتب المجلس النيابي يحمل معه كتاب فخامة رئيس الجمهورية المتضمن استقالته . وكان قد سبقه الى هنالك رئيس المجلس النيابي السيد فارس الخوري ، فلما وصل استقبله في غرفة الرئاسة وتسلم منه كتاب استقالة الرئيس الاول ، وهذا نصه :

الى رئاسة المجلس النيابي

« منحني مجلسكم الكريم ثقته ، وانتخبني في اول جلسة عقدها لرئاسة الجمهورية ، على اثر عقد المعاهدة ، واقامة الصلات بين فرنسا وسوريا على قواعد التحالف والمودة ، وذلك تمهيداً لادراك هذه الامة الغاية الشريفة التي تسعى لها من الاستقلال والسيادة القومية ، وقد تعاقبت حكومات في سوريا ، وهي تبذل قصارى جهدها في سبيل ابرام العهد المقطوع ، والميثاق المعقود والثقة . انه ينطوي على الخطة الوحيدة التي تعزز جانب الوطن السوري وترفع من شأنه ، كما توثق الروابط بينه وبين الجمهورية الفرنسية ، حتى يسود علائقهما جو من الصفاء والاخلاص ، وحتى تقوى هذه البلاد على مغالبة الاحداث وصد الاطماع.

غير ان الجهود التي بذلت لم تؤدِّ الى نتيجة برغم الوعود الصادرة من رجال الوزارات التي تتابعت في فرنسا منذ سنة ١٩٣٦ الى الآن ، فذهبت ضياعاً تلك الآمال التي توجهنا بها الى سياسة التحالف والتعاقد ، وشهدنا عودة الى اساليب قديمة ، وتجارب جديدة ، تناقض ما تعاقدنا عليه ودخلنا الحكم على اساسه .

على ان حوادث الماضي ، وقرائن الحاضر لا تجعل مجالاً للشك في ان هـــذه الخطط التي يراد اتباعها ، واستئناف العمل بها، لا تثمر الا المشاكل والخلافات ، كما انها تضعف كيان هذه البلاد ، وتوهن قواها ، وتهدد مستقبلها. ولذلك لا ارى بداً عن الاستقالة من المنصب الذي وكلت اليَّ الامة القيام به ، ووثقت بي في تحمل اعبائه ، راجياً ان يكون في الايام المقبلة ما يخفف عنها العناء ، ويحقق لها ما تصبو اليه من الكرامة والمجد .

دمشق في ٢٠ جمادى الاولى ١٣٥٨ و٧ تموز ١٩٣٩

رئيس الجمهورية السورية

هاشم الاتاسي

[1]– نجيب الأرمنازي: مرجع سابق، ص 420–421.

الملحق رقم 07: خريطة تقسيم سايكس بيك لبلاد الشام[1]

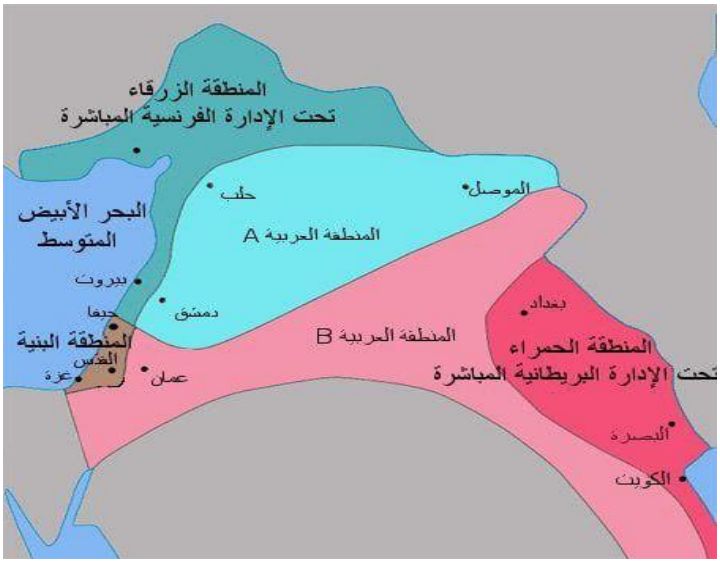

خريطة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان 1922م

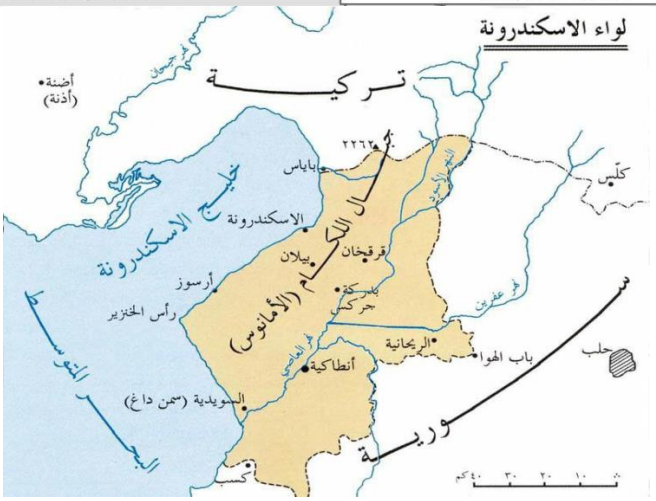

[1]– ويكيبيديا www.wikipidia.org.

قائمة المصادر والمراجع

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر:

2. أبو خلدون ساطع الحصري، اليوم ميلسون صفحة من تاريخ العرب الحديث، ملحق سوريا، دار الاتحاد، بيروت، 3 جويلية 1945.

3. أدهم آل الجندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد، 1960.

4. ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا 1920-1939، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1975.

5. ستيفن هاملي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت.

6. غالب العياشي، تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب 1945-1988، د.ط، مطبعة أشقر اخوان، بيروت، 1955.

7. فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية: 1920-1925، تر: موسوعة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1997.

8. محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا بين 1908-1955، منشورات دار الرواد، ط1، حزيران 1955.

9. نجيب الأرمنازي، محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب العربي، مصر، د.ت.

2-الكتب (المراجع):

10. أبو عبد البغل، الانتداب الفرنسي الغاشم على سوريا، د. ن، ط 2004.

11. إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج 1، قارة آسيا، د.ط، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.

12. جاسم مسعد العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، دط، دس.

13. حسن أمين البعيني، دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1920-1943، ط1، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1993.

14. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج3، ط15، دار العرب للملايين، لبنان، 2002م.

15. رياض نجيب الريس، قضايا خاسرة من الإسكندرونة إلى البلقان ومن عمان إلى الشيشان، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، سبتمبر 2000.

16. سلامة عبيد، الثورة السورية الكبرى: 1925-1927 على ضوء وثائق لم تنشر بعد، دون دار الطبع، د.ت.

17. عبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى أسرارها وعواملها ونتائجها. د.ط، دار الجزيرة، عمان. د.س.

18. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج4، دط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د،س.

19. على سلطان، تاريخ سورية 1918-1920: حكم فيصل بن الحسين، دار الملايين للدراسات والترجمة، دمشق، ط1، 1987.

20. مجيد خدوري، قضية الإسكندرونة، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، دمشق، د.ط، د.ت.

21. محمد فاروق الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام، دار الراوي، ط1، السعودية، الدمام، ط1، 1421هـ/2000م.

22. محمد هواش، تكوين جمهورية (سورية والانتداب الفرنسي)، ط1، مكتبة السائح، 2005.

23. محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر (الهلال الخصيب)، 1990.

24. منير الريس، الكتاب الذهبي في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1969.

25. نزار كريم جواد الربيعي، دراسات في تاريخ سوريا المعاصر، ط1، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2012.

26. نشوان الأتاسي، تطور المجمع السوري (1830–2011)، أطلس للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2011.

27. هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث، رياض الريس للكاتب والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

28. يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، ط2، بيروت، 1991.

3–المقالات:

29. أكرم محمد عدوان، مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي (1920–1946)، مجلة الجامعة الإسلامية، مج18، ع 2، 2010.

30. عبد الأمير محسن جبار الأسدي، قضية لواء الإسكندرونة 1936–1939، المجلة السياسية الدولية، مج 6، د.ع، د.م.ن، 2006.

31. رحيم حسن محمد الشامي، تطور الحركة الوطنية في سوريا 1919–1927، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، السنة 11، 2017.

32. النايف حسام، الإدارة الفرنسية في سوريا خلال مرحلة الانتداب 1940–1946، الجهاز

33. العسكري والأمني نموذجا، مجلة دراسات تاريخية، مج 36، ع 187–138.

34. نزار كريم جوان، الثورة السورية عام 1952 وتطور الحركة الوطنية السورية، مجلة الفتح، ع 31، 2008.

35. نهلة نعيم العالي، عبد الرحمن الشهبندر ودورة السياسي في سورية 1849–1940، مجلة كلية التربية، جامعة ذي قار.

36. هيثم علي نافع، الأبعاد التاريخية المشكلة لواء الإسكندرونة، مجلة الجامعة العراقية والدراسات الإسلامية، العراق، ديسمبر 2018.

4- الأطروحات والرسائل:

37. زويجة وسيلة، تطور الحركة الوطنية السورية في ظل الانتداب الفرنسي (1919-1947)، مذكرة دكتوراه، جامعة أحمد داية، أدرار، 2021-2023.

38. أمل عبد الكريم عاشور، الموقف التركي من الأزمة السورية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2014م.

39. بخوش لمياء، فاطمي نجمة، نشاط الحركة الوطنية في سوريا، شهادة ماستر، جامعة المسيلة، 2022-2023.

40. فطيمة بن سالم، الثورة السورية الكبري (1925-1927)، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

4-المواقع الالكترونية:

41. ويكبيديا www.wikipedia.org

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
إهداء
مقدمة:..... أ
الفصل الأول: الانتداب الفرنسي وردود فعل السوريين منه.....5
المبحث الأول: الانتداب الفرنسي وردود الفعل السورية:.....6
1-التعريف بالانتداب:.....6
2-ردود الفعل من الانتداب:.....6
3-إنذار غورو والاحتلال الفرنسي:.....8
4-معركة ميسلون 1920:.....9
5-سياسة الانتداب الفرنسي في سوريا:..... 11
المبحث الثاني: موقف الحركة الوطنية من السياسة الفرنسية:..... 14
المبحث الثالث: الثورة السورية الكبرى 1925-1927: 19
1-اندلاع الثورة وتطوها: 19
2-معركة دمشق: 21
3-أسباب فشل الثورة: 23
4-نتائج الثورة السورية الكبرى:..... 24
الفصل الثاني: النضال السياسي للكتلة الوطنية (1927-1936)...... 26
المبحث الأول: ظهور الكتلة الوطنية: 27
المبحث الثاني: انتخاب الجمعية التأسيسية:..... 31
المبحث الثالث: الإضراب السوري 1936:..... 34
المبحث الرابع: لمعاهدة السورية – الفرنسية 1936:..... 35
الفصل الثالث:النضال السياسي (1936-1939) 37
المبحث الأول: حادثة اختطاف محافظ الجزيرة 1938:..... 38
المبحث الثاني: جذور مشكلة الإسكندرونة وبداياتها: 40
المبحث الثالث: عصبة الأمم ولواء الإسكندرونة: 43

1-موقف السوريين من إعلان استقلال اللواء:..... 46
المبحث الرابع: استقالة الرئيس هاشم الأتاسي وتشكيل حكومة المديرين: 49
1-استقالة هاشم الأتاسي:..... 49
2-تشكيل حكومة المديرين: 51
الخاتمة: 54
الملاحق..... 56
قائمة المصادر والمراجع:..... 70
فهرس المحتويات 74

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: نشاط الحركة الوطنية في سوريا 1927 - 1939م

إعداد الطلبة:

1- زكري خميسي رقم التسجيل: 28012023230541014 31

2- بدة عمر رقم التسجيل: 28012023230440984 93

القسم: تاريخ الشعبة: تاريخ التخصص وطني عربي معاصر

إشراف: الدكتور مصطفى عبيد الرتبة: أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

بالموافقة

2024/06/06

رئيس فريق الاختصاص

د سعدية بن حامد

رئيس القسم

قسم التاريخ

لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): زكري حسين

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): ~~باحث~~ دائم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2023 35 145

الصادرة بتاريخ: 18/05/01 عن دائرة: بلدية بوغذة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 28012023230541011431

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر/ مذكرة ماجستير/ اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: نشاط الحركة الوطنية في سوريا 1927م-1939م

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/06/06

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): يدة عمر

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم):

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207642048

الصادرة بتاريخ : 2022-03-22 عن دائرة : عين الحجل

المسجل بكلية: العلوم الانسانية قسم: التاريخ

تخصص: الوطن العربي الحديث تحت رقم التسجيل: 28011092330440984693

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر/ مذكرة ماجستير/ اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: نشاط الحركة الوطنية في سوريا (1939-1927)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/06/06

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الملخص:

تعالج هذه الرسالة تطور نشاط الحركة الوطنية السورية في ظل الانتداب الفرنسي من سنة (1927–1939)، حيث تطرقنا في البداية إلى فرض الانتداب الفرنسي على سوريا وردود الفعل الأولية من قبل الحكومة والشعب السوري والتي تجلت خصوصا في معركة ميسلون، ثم تطور هذا النضال وأخذ طابع وشكل منظم، ونجده في الثورة السورية (1925–1927) وبعد فشل الثورة السورية، أخذ النضال مسار جديد وهو النضال السياسي ضد الانتداب الفرنسي وتخلل هذا المسار بإنجازات وإخفاقات، منها معاهدة 1936 والتي لم يكتب لها النجاح، أما من بين الإخفاقات الكبرى هو خسارة لواء الإسكندرونة لصالح تركيا وهذا الأخير تسبب في استقالة حكومة الأتاسي رغم ذلك لم يتوقف النضال بل واصل السير حتى نال السوريون الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: الحركة الوطنية السورية، الانتداب الفرنسي، النضال السياسي، الثورة السورية

Abstract:

This thesis deals with the development of the activity of the Syrian National Movement under the French Mandate from the year (1927-1939), where we initially touched on the chaos of the French Mandate over Syria and the initial reactions by the Syrian government and people, which were especially evident in the Battle of Maysalun. Then this struggle developed and took an organized character and form, and we find it in the Syrian revolution (1925-1927). After the failure of the Syrian revolution, the struggle took a new path, which is the political struggle against the French mandate. This path was punctuated by achievements and failures, including the 1936 treaty, which was not successful. Among the major failures was the loss of The Alexandretta Brigade was in Favor of Turkey, and the latter caused the resignation of the Atassi government. Despite this, the struggle did not stop, but rather continued until the Syrians gained independence.

Keywords: The Syrian National Movement, the French Mandate, the political struggle, the Syrian Revolution